الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص فلسفة عامة الموسومة بـــ:

البعد الاقتصادي في فكر مالك بن نبي

إعداد الطالبتين:

- مكي فاطمة الزهراء
- جرادي سهيلة

إشراف الأستاذ:

بن سليمان عمر

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ:	**بن ناحي زكرياء**	**رئيسا**
الأستاذ:	**بن سليمان عمر**	**مشرفا**
الأستاذ:	**بهلول عبد القادر**	**مناقشا**

السنة الدراسية : 2015م/2016م – 1437هـ/1438هـ

إهداء

للحبيب المصطفى صلّى اللّه عليه وسلّم

إلى من علّمني أنّ الإيمان غذاء الرّوح،إلى من علّمني قدسية العمل و التّفاني فيه، إلى من علمني معنى العطاء و السخاء و من التضحية من أجل الآخرين إلى من علمني أنّ الكلمة الطيبة هي جواز مرور إلى كلّ القلوب إلى والدي العزيز أطال اللّه في عمره.

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة ... صنعتنا من أوراق الصّبر وطرّزتها في ظلام الدّهر، جزاك اللّه خيرا، و أمدّ في عمرك بالصالحات... فأنت زهرة الحياة و نورها إلى والدتي العزيزة (أطال اللّه في عمرها).

إلى من قاسمني الحياة بأفراحها و أحزانها محمد.

إلى إخوتي: هناء وأمال والكتكوت رضا.

إلى من كانت شريكة حياتي :سعاد.

إلى صديقاتي العزيزات:خديجة، سعاد، إيمان، جميدة، حياة، مليكة، ليلى، جميلة.

إلى جدتي العزيزة وكل أفراد العائلة.

سميلة

إهداء

إلى من طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم

والمتواصل في دراستي إلى من لازالت أسمع صوتها يدغدغ

مشاعري ويحن إلى قلبي ويضيء دربي إليك

أمي.....أمي.....أمي

إلى روح أبي، أهدي هذه الثمرة التي لا تضاهي شيئا من جميلك وأدعو الله الرحيم أن يجعلها صدقة جارية تصل إليك، وأدعو لك بالرحمة والمغفرة إلى أن يجمعنا رب العباد في الجنة إن شاء الله.

إلى من أكن لهم صدق الحب والحنان، من يصنعون إبتسامة الحياة إلى أختي مختارية والكتكوتة آية.

وإخوتي يوسف وبغداد والكتكوت أحمد إلى أعز وأروع أخين في هذه الدنيا محمد أمين ومحمد رضا

إلى من عرفت وصادقت وأحببت القلوب الحنونة سهيلة إلى من خفف عني مصاعب هذه المذكرة، فكان لي آذانا صاغية أمين.

إلى كل الصديقات وأخص بالذكر، هناء، امال، خديجة، سعاد، إيمان، مليكة، جميدة.

إلى كل أفراد العائلة وخاصة جدتي وخالي وخالتي إلى كل من يسعهم القلب ولم تسعهم الورقة إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل. فاطمة الزهراء

شكر وتقدير

بداية إننا نشكر الله –عزّ وجلّ– أنه وفقنا بإرادته ومشيئته إلى إتمام هذا البحث المتواضع فلقد أمدنا –سبحانه– بعدد من عنده، وأعاننا بفضله وكرمه على البحث والدراسة حتى انهينا إعداد هذا البحث، فله الحمد والشكر.

فإنه يسعدنا ويشرفنا في هذا المقام أن نتوجه أولا بخالص شكرنا، ووافر تقديرنا واحترامنا لأستاذنا المشرف "بن سليمان عمر" على ما خصصه لنا من وقته ومساعدة.

كما نشكر بقية أساتذتنا الأفاضل على مساهمتهم في تكويننا وعلى جهدهم الكبير.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب ومن بعيد.

جزى الله الجميع عنا خير الجزاء.

الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك و تشييد مصنع فحسب بل هو قبل ذلك تشييد إنسان و إنشاء سلوك جدير أمام كل المشكلات.

مالك بن نبي

المقدمة

بدون شك ،ليس غريبا على الأمة الإسلامية أن تنجب مبدعا ومفكرا عبقريا مثل العلامة مالك بن نبي فهي امة المبدعين و العباقرة لأن الفكر الإسلامي يجعل الإنسان يفكر بطريقة صحيحة وعلاج مشكلاته في الوجود، وهذا ما تميز به العلامة مالك بن نبي في وصفه وعلاجه لوصف لمشكلات الحضارة ولا سيما الجانب الإقتصادي منها، حيث يبدأ كتابه"المسلم في عالم الإقتصاد" من سلسلة مشكلات الحضارة بعبارة بليغة فيقول:"إنه لم يكن المسلم عندما فتح عينيه في عالم الإقتصاد بعد أن نالته الصدمة الإستعمارية، سوى فن يسخر لكل عمل يريده الإستعمار، فينتج المطاط في حقول الهند الصينية(فيتنام)، والفول السوداني في إفريقيا الإستوائية، والأرز في بورما، والتوابل والكاكاو في جاوه(اندونيسيا)، والخمور في الشمال الإفريقي" ويستطرد قائلا"ولم تكن له في هذه الأعمال صلة موضوعية بعالم الإقتصاد ولا تربطه بعمله صلة ذات طابع مشروع، لم يكن المنتج الذي يرعى حقه ولا المستهلك الذي ترعى حاجته، لقد كان أداة عمل مستمر فلم يتكون لديه وعي اقتصادي ولا تجربة ولا خبرة في عالم إقتصاد غريب عليه بكل مفاهيمه."

ولا نشك بعد هذا الكلام أن مالك بن نبي لم يضع النقاط على الحروف، لأنه في عالم الإقتصاد اليوم لا توجد علاقة موضوعية مباشرة بين الجهود والطاقات البشرية والعوائد التي يكتسبونها الناس وذلك لأن"الإقتصاد المعاصر" يريد ذلك فقط.

ولا شك أن الإستعمار انتصر علينا بمفاهيمه المعقدة ،فلا نعرف ماذا يعني بالكفاءة الإنتاجية وماذا يعني بالتنمية، لأن هذه المصطلحات والمفاهيم وضع لها تفسيرات خاصة بها لا ينازعها احد ومن يحاول التشكيك فيها فانه ينعت بالرجعي والمتخلف، مع العلم أن ثقافة الشك العلمي منتشرة لدى الغرب ومرحب بها لكن في حدود المنطلقات الحضارية التي صنعها بمسلمات لا يمكن تجاوزها مثل العلمانية وانفصال العلوم الاجتماعية عن بعضها فصلا غير مبرر.

ولعل مالك بن نبي أراد في مقدمته هذه أن يمسح الغبار عن كثير ممن طغت الأتربة الفكرية الإستعمارية على عقولهم ويقول لهم بكل بساطة إن مشكلتنا الإقتصادية ليست في الندرة الإقتصادية وليست في نقص رأس المال وليست في طبيعة المجتمعات الشرقية وإنما المشكلة الإقتصادية الحقيقية

للمسلمين هي"التبعية الإقتصادية للغرب"، وهذا ما نراه اليوم، فالمسلمون اليوم يبيعون المواد الخام الأساسية في الصناعات المختلفة في السوق العالمية بأسعار زهيدة لكي يستفيد منها الغرب "المصنع" فيبيعها لنا بأسعار قياسية وبعملتهم، فتكون النتيجة مجتمعات مستهلكة غير منتجة ومستوردة غير مصدرة، وعملتها غير مستقرة.

بناء على ما سبق تظهر معالم إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما هي أهم القضايا الإقتصادية التي طرحها مالك بن نبي في كتاباته والتي شكلت في أغلبها فكره الإقتصادي؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل جملة من الأسئلة الفرعية هي:

- فيما يتجلى الفكر الإقتصادي عند مالك بن نبي؟
- وما هي شروط الإقلاع الإقتصادي عند مالك بن نبي؟ وفيما يتمثل المنهج الإقتصادي عنده؟
-وما هي أهم الإنتقادات التي وجهت إليه؟

-فرضيات البحث:

- لمعالجة إشكالية بحثنا إنطلقنا من الفرضيات التالية:
- هناك العديد من الأعمال الفكرية التي تركت بصمتها في فكر مالك بن نبي فمنذ مرحلة الدراسة الثانوية بدأت الصياغات الأولى لفكره تأخذ اتجاهين الإرتباط بالإسلام وتراثه من جهة والإنفتاح على الحضارة الغربية وعلومها من جهة أخرى.
- الحركية الإقتصادية ليست هي هذه النظرة أو تلك الخاصة بعلم الإقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر إجتماعي معين.

- حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على طبيعة الفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي لأن الإقتصاد يعد موضوعا شائعا من المواضيع التي أثارت إهتمامنا لذلك قررنا في بحثنا هذا تناول البعد الإقتصادي لهذا المفكر الإسلامي مالك بن نبي وما جاء به من أفكار وأراء في هذا المجال، كما ركزنا أيضا على علاقة الإقتصاد بالحضارة ومدى مساهمتها في التطور الإقتصادي العربي.

- الهدف من البحث:

- إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو إثراء المكتبة ببحث جديد قد يكون في متناول باحثين آخرين في المستقبل لإنجاز دراسات أخرى مكتملة.

- كما تهدف هذه الدراسة للكشف عن الأبعاد الاقتصادية عند مالك بن نبي .

- التأكيد على أن أعلام المغرب العربي يحملون فكرا أصيلا خلاقا، أي فكر منتج لا مجرد مستهلك كما شاع في بعض طروحات المشرق العربي.

- أهمية الموضوع:

- تبرز أهمية الموضوع في العديد من الجوانب من أهمها:

أهمية الموضوع في حد ذاته، فالإقتصاد كان ولا يزال أحد أهم المواضيع التي تنال قسطا مستمرا من الدراسة والإهتمام سواء في مجال البحوث العلمية والأكاديمية أو دراسات مراكز البحث أو توجيهات متخذي القرارات المتعلقة بالسياسات الإقتصادية للدول خاصة عند مالك بن نبي.

-خصوصية الفترة التي تمر بها الاقتصاديات العربية وفي مقدمتها إقتصاديات الجزائر سواء من حيث أثار البيئة الإقتصادية الجديدة على السياسات الإقتصادية لهذه الدولة أو من حيث التطلعات الإقتصادية لها ومدى إمكانية تحفيز التنمية والإستثمار والإقتصاد.

- الدوافع لاختيار الموضوع:

1.النقاشات مع الزملاء في المواضيع الفكرية خاصة مالك بن نبي.

2.إرتباط الموضوع بمجال تخصصنا ومحاولة التطلع أكثر لمعرفة نظرة مالك بن نبي حول البعد الإقتصادي ودراسة أفكاره الإقتصادية.

المنهج المتبع:

- إعتمدنا في بحثنا هذا منهجين هما:

- المنهج التحليلي النقدي، فالمنهج التحليلي يظهر من خلال تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الأساسية والمنهج الأخر إعتمدناه في عرض اهم الانتقادات التي وجهت إلى فكره.

- هيكل البحث:

تطرقنا في بحثنا هذا إلى خطة بحث كانت كالأتي:

مقدمة يليها الفصل الأول والذي عنوناه بآليات ومنطلقات ويتضمن في المبحث الأول مفهوم الاقتصاد وفي المبحث الثاني بيّنا معنى التنمية وأما في المبحث الثالث فقد عرّفنا الإستثمار من خلال المنظور اللغوي والاصطلاحي.

أما الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان الأهمية الإقتصاديةعند مالك بن نبي، تناولنا من خلاله في المبحث الأول المشكلة الاقتصادية والأسس الحضارية للتطور الاقتصادي، وفي المبحث الثاني الإصلاح الاقتصادي، أما في المبحث الثالث والأخير فقد عددنا فيه شروط الإقلاع الاقتصادي عند مالك بن نبي.

وأما الفصل الثالث والموسوم بالمنهج الاقتصادي عند ملك بن نبي ونهدف من خلاله في المبحث الأول إلى إبراز منهج مالك بن نبي وكارل ماركس في الاقتصاد كما، تناولنا في المبحث الثاني منهج مالك بن نبي وآدم سميث في الاقتصاد، كما استعرضنا في المبحث الثالث نقد وتقييم لفكر مالك بن نبي من خلال معرفة وتوضيح أهم الانتقادات والشهادات الموجهة في فكره الاقتصادي.

وختمنا بحثنا باستنتاج بينا فيه معالجتنا للمشكلة التي طرحناها من خلال الإجابة على أهم التساؤلات حول فكر مالك بن نبي في الاقتصاد.

وفي الأخير نرجوا أن نكون قد وفقنا ولو بالقدر القليل في هذا العمل، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد لنا يد العون، ونسأل الله مولانا الرّضى.

الفصل الأول: آليات ومنطلقات

المبحث الأول: مفهوم الإقتصاد.

المبحث الثاني: معنى التنمية

المبحث الثالث: معنى الإستثمار.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد

1-لفظ الإقتصاد في اللغات الأوروبية:

"يرى علماء الاقتصاد إن أصل كلمة "اقتصاد" في اللغات الأوروبية « economy » « économie » يرجع إلى ما استخدمه الإغريق، وهي في لغتهم مشتقة من كلمتين هما: "اويكوس" "ockos" بمعنى البيت، وناموس "nomos" بمعنى القانون، فيكون المراد من الكلمتين مجتمعتين هو:قانون (علم) تدبير شؤون البيت"[1].

"ثم إن هذا المعنى لم يبق قاصرا على أمور البيت، بل تعداه ليعبر عن تدبير الشؤون المالية للمدينة، وهكذا انتقلت الكلمة إلى الأمم الأخرى، ثم تطور الأمر ليرفق بمصطلح آخر هو "السياسي"، وأول من استعمل مصطلح الاقتصاد السياسي هو الفرنسي "أنطوان دومونكرتيان" حيث جعله عنوانا لكتاب نشره سنة(1610) "[2].

2-لفظ الإقتصاد في اللغة العربية:

إن الباحث في قواميس اللغة العربية و معاجمها، يدرك أن كلمة "اقتصاد" ليست بحديثة عهد لدى العرب، حيث كانت متداولة على ألسنتهم منذ القدم، أي قبل انفتاحهم على الحضارة اليونانية، بما عرف بزمن الترجمة في العصر العباسي."فالاقتصاد من القصد، وله معنيان وهما:

1- استقامة الطريق وسهولتها: يقال اقتصد فلان في أمره أي استقام، وطريق قصد أي سهل مستقيم، والقاصد من الأسفار الهيئة السير.

---

[1]-البيلاوي حازم، أصول الفقه السياسي، مركز دالتا للطباعة، د.ط، الإسكندرية،1996م، ص 47.

[2]-احمد حشيش عادل، أصول الفقه الاقتصادي، دار النهضة العربية، د.ط، بيروت،1992م، ص 17.

2- الاعتدال والتوسط: القصد في المعيشة هو التوسط بين الإسراف (الإفراط) والتغيير (التفريط) أو يقال فلان مقتصد في النفقة، ومنه قوله تعالى:(**واقْصِدْ فِي مَشْيِكَ**) (لقمان 19)[1].

قال ابن كثير في تفسير الآية: "**أي امش مقتصدا ليس بالبطء المثبط ولا بالسريع المفرط، بل عدلا وسطا بين و بين**"[2].

فيقول الجوهري في الصحاح" يقال فلان مقتصد النفقة، والقصد والعدل، والقصد بين الإسراف والتقتير"[3].

ويقول الرّاعب الأصفهاني عند قوله تعالى: "**وَالَّذِينَ لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا**"[4]، وإلى هذا النحو من الاقتصاد أشار بقوله "**وَالَّذِينَ أَنْفَقُوا** ..." وهو النوع الأول من أنواع الاقتصاد وهو "**الاستقامة على الطريق**"[5].

" الفيروز أبادي صاحب القاموس يوضّح النّوع الثّاني لكلمة اقتصاد وهو الاتّجاه، والأَم بفتح الهمزة، حيث يقول"القصد الأم والقصد استقامة الطّريق" وهذا شاعر عربي أموي يمدح غلاما له حيث يقول: ومنفق مشفق إذا أسرفت وبذّرت فهو مقتصد"[6]، فكان هذا المعنى الأخير للاقتصاد يستعمل في أمور شتّى منها استعمال المياه، وكذلك العبادة والعقوبة والمعيشة، معيشة الفرد أو البيت، ومن ثم معيشة الإمارة أو الدّولة، فهذا المعنى قريب من التّعريف الاصطلاحي للاقتصاد، بيد أن الإنصاف العلمي يجعلنا نقرّ بأنّ استخدام الكلمة في الماضي كان للدّلالة على الاعتدال في الصّرف والإنفاق أمّا في العصر الحاضر نجد كلمة "اقتصاد" أضحت تدلّ على علم قائم بذاته.

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ج 12، بيروت، 2000م، ص113.

[2]- ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، دار الأندلس، ج 5، بيروت، د.ت، ص386.

[3]- الجوهري إسماعيل أبو النصر بن حماد، مؤلف كتاب صحاح اللغة، دار الكتاب العربي، ج 5،د.ب، 1377هـ، ص8.

[4]- سورة الفرقان، آ67.

[5]- الحلبي، المفردات في غريب القرآن،د.ب، 1381م، ص404.

[6]- الفيروز أبادي محمد بن يعقوب، مؤلف كتاب القاموس في اللغة وغيره من المؤلفات، انظر ترجمته في كتاب الضوء اللامع السّطاوي، ج 10،د.ب، د.ت، ص79.

3- تعريف الاقتصاد اصطلاحا:

يعرّفه ادم سميث بأنه علم الثّروة[1] فالاقتصاد هو علم الخيار الّذي تفرضه ندرة وسائل تلبية حاجيات البشر[2].

ويعرّف أيضا بأنّه العلم الّذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النّادرة لإنتاج امثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلّباتها المادّية التي تتّسم بالوفرة والتّنوع.

"في ظلّ إطار معيّن من القيم والتّقاليد والتّطلعات الحضارية للمجتمع كما يبحث في الطريقة التي توزّع لها النّاتج الاقتصادي بين المشتركين بصورة غير مباشرة.

في ظلّ الإطار الحضاري نفسه، إن كلّ بناء اقتصادي يقوم على شقّين رئيسين:[3]

الأوّل: مادّي تقني وهو العمليّة الإنتاجية وهو الّذي يتناوله علم الاقتصاد بالدّراسة.

الثّاني: معنوي مذهبي. وهو الّذي يستهدف ضبط السّلوك البشري على هذا الاقتصاد الأساسي.

"وعرّفه "الفريد مارشال" في كتابة "مبادئ الاقتصاد" الّذي نشر عام 1980 م بأنّه "العلم الّذي يدرس نشاط الإنسان في المجتمع وسعيه للحصول على دخله وكيفية استعماله لهذا الدّخل"[4].

أمّا "ريمون بار"فقد عرّفه في كتابه "الاقتصاد السّياسي" بأنّه :"علم إدارة الموارد النّادرة في مجتمع إنساني"[5]

عرّفه "ليونيل رونيز" في كتابه " مقال عن طبيعة ومغزى علم الاقتصاد" الّذي نشر عام (1932) بقوله: " علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الّذي يتوافد على البحث في تأثير النّدرة على سلوك الأفراد والجماعات، حينما تكون هناك حريّة الاختيار في تخصيص الموارد النّادرة ذات

---

[1]- عبد المولى محمد، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، الشركة التونسية للتوزيع، د.ط، تونس، 1979م، ص33.

[2]- دوهيم روجيه، ت.سموحي مون العادة، مدخل إلى الإقتصاد، دار منشورات عويدات، د.ط، بيروت،د.ت، ص08.

[3]-دوهيم روجيه، المرجع نفسه، ص 12.

[4]- طارق الحاج ، علم الإقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر و التوزيع، د.ط، الأردن، 1998م ، ص29.

[5]- موسى أحمد جمال الدين ، مبادئ الإقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، د.ط القاهرة، 2003م، ص01.

الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعدّدة"[1].

أما"بول أساموبلسيون" في كتاب "علم الاقتصاد" قد نهج منهجا مميّزا في تعريفه لعلم الاقتصاد، حيث عرضه لنا جملة من ابرز التّعاريف وصل عددها إلى ست. ليتوصّل بعد ذلك إلى تعريف يرى اتّفاق الاقتصاديين عليه وهو: " إنّ علم الاقتصاد يبحث كيف أنّ البشر والمجتمع يقرّرون تخصيص الموارد الإنتاجية النّادرة لإنتاج السّلع والخدمات المتنوّعة عبر الزّمن باستخدام النّقود وبدونها وتوزيعها لغايات استهلاكية حاضرة أو مستقبلية بين مختلف أفراد الجماعات المكوّنة للمجتمع"[2].

فالتّعريف يركّز على الخيارات من الأفراد والمجتمعات بشأن طرق وأساليب الإنتاج وكذا على طرق وأساليب توزيع الدّخل.

" ونرى من الأجدر ذكر تعريف "محمد باقر الصّدر" احد ابرز العلماء الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بالعصر الحديث إذ يعرّفه بأنّه :"العلم الّذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها و ظواهرها، وربط تلك الأحداث والظّواهر بالأسباب و العوامل العامّة التي تتحكم فيها"[3].

4-تعريف الاقتصاد في النّص:

ولو شئنا تصفّح كلمة اقتصاد في مختلف المصادر لوجدنا انّه:

أ/ في القرآن:

1- لم ترد كلمة اقتصاد في مصطلحه الحديث بل وردت بعدّة صور إذ جاءت بلفظ المصدر في قوله تعالى:" **وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ**"[4].

---

[1]- عبد اللطيف بن اشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر،1991م، ص21.

[2]- بول انتونيو ساموبلسون، علم الاقتصاديات، مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، د.ط، الجزائر، 1993م، ص17

[3]- الصّدر محمد باقر، إقتصادنا، دار التعارف، د.ط،م،بيروت، 1991م، ص26.

[4]- سورة النحل آ 09.

2- وردت بلفظ اسم الفاعل في ثلاث آيات هي قوله تعالى "**فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدَا**"[1]. وقوله تعالى "**وَسَفَرَ قاصِدَا**"[2]. **وقوله تعالى"وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ"**[3].

3- وردت بصيغة الأمر في قوله تعالى"**وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ**"[4]. والمعنى الّذي دارت حوله هذه الكلمات، الاعتدال بين المنزلتين: منزلة الإفراط ومنزلة التّفريط، وفسّرت هذه الآية الوسطية، وهي قوله تعالى: " **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَةً وَسَطًا**"[5].

ب/في السنّة:

جاءت أيضا بألفاظ متعدّدة نختار منها حديث "**مَا عَالَ وَاْقتَصَدَ**"[6] وحديث "**اَلْاقْتِصَادُ فِي النَّفَقَةِ نِصْفُ اَلْمَعِيشَةِ**"[7].

ج/ الاقتصاد عند العلماء المسلمين:

إستمرّوا بسليقتهم اللّغوية فألّفوا كتبهم في كلّ فنّ مستعملين أحيانا هذه الكلمة بداية وعلامة لكتبهم كدليل على الاعتدال فيما هدفوا إليه من تأليف. فالإمام الغزالي سمّى أحد كتبه "**الإقتصاد في الإعتقاد**" والإمام عمرو الدّاني سمّى أحد كتبه " الإقتصاد في رسم الصّحف"[8].

5-مفهوم الاقتصاد في الفكر الإسلامي:

لقد تعددت وإختلفت مفاهيم الاقتصاد في الفكر الإسلامي عند الكثير من العلماء والمفكرين نذكر من بينها:

---

[1]-سورة لقمان آ 32.

[2]-سورة التوبة آ42.

[3]- سورة فاطر آ32.

[4]-سورة لقمان آ19.

[5]-سورة البقرة آ43.

[6]- العجلوني، كشف الخفاء، حيث رواه الطبراني في المعجم الصغير، مؤسسة الرسالة،ج 2، بيروت،1399، ص242.

[7]- رواه البهيقي في السنن الكبرى و ضعفه، انظر كشف الخفاء للعجلوني مصدر سابقا، ج1، ص179.

[8]- هو أبو عثمان بن سعيد الداني الأموي، ولد بقرطبة عام 371هـ و رحل إلى القيروان ومصر ومكة واستقر أخيرا بدانيه له شهرة من المؤلفات في علوم القراءات والتفسير وأشهرها الطبقات، المقنع في القراءات، توفي سنة 444هـ.

يعرّفه عبد الرّحمان يسري بأنّه: العلم الّذي يبحث في أحسن الطّرق للكسب الحلال وإنفاقه وتوزيعه وتنميته لتحقيق مصالح الأمّة الإسلامية وزيادة قوّتها[1].

أمّا رفيق يونس المصري فيعرّفه بقوله: انّه يعني إنتاج الثّروات مع ما تضمّنه هذا الإنتاج من تخصيص الموارد واستهلاكها وتبادلها وتوزيعها باستناد إلى مقاصد الإسلام وتعاليمه[2].

ونهج محمد عمر شبرا في تعريفه لعلم الاقتصاد الإسلامي نهجا يحاكي فيه "بول اساموبلسون" عند تعريفه لعلم الاقتصاد، فالأخير اختار سرد ستّ من التّعاريف المتداولة، ثمّ عرض لنا تعريفه، أمّا الأوّل فقد قدّم تعريفه أوّلا ثم ذكر ستّا من التّعاريف التي اختارها العلماء من شرق آسيا كما يلي[3]:

س.م حسن الزّمان: الاقتصاد الإسلامي هو معرفة وتطبيق الأحكام والقواعد الشرعية التي تمنع من الظّلم في الحصول على الموارد المادّية واستهلاكها بغية تحقيق رضا النّاس وتمكينهم من القيام بواجباتهم اتّجاه الله واتّجاه المجتمع.

وممّا يلاحظ على هذا التّعريف ذكره للموارد المادّية مطلقا.

- محمد عبد المنّان: الاقتصاد الإسلامي هو علم من العلوم الاجتماعية يدرس المشكلات الاقتصادية لأناس يتحلّون بقيم الإسلام.

خورشيد احمد: يعرفه بأنه ذلك الجهد المنظم الذي يبذل في محاولة فهم المشكلة الاقتصادية وسلوك الإنسان نحوها من منظور إسلامي[4].

وهذا التّعريف والّذي سبقه يركّزان على المشكلة الاقتصادية وسلوك المسلم نحوها.

1-محمد نجاة الله صديقي: يعرّفه بأنّه رد المفكّرين المسلمين للتحدّيات الاقتصادية وسلوك الإنسان نحوها من منظور إسلامي. يقوم هذا التّعريف على المقابلة بين آراء الفكر الاقتصادي الوضعي

---

[1]- يسري عبد الرحمن،الإقتصاد الإسلامي، بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،د.ط، جدة، 1999م،ص18.

[2]- المصري رفيق يونس ، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، دمشق،2001م، ص22.

[3]- شبرا محمد عمر، ما هو الإقتصاد الإسلامي؟، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، جدة، 2000م، ص ص40-41.

[4]-المصري رفيق يونس، المرجع السابق، ص40.

وجهود الاقتصاديين المسلمين المستمدّة من الوحي والعلم والواقع[1].

2-أكرم خان: يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى دراسة فلاح الإنسان الّذي يتحقّق عن طريق تنظيم موارد الأرض والتّعاون والمشاركة.

بالتّعريف تركيز على الهدف من علم الاقتصاد الإسلامي ألا وهو الفلاح " الرّفاهية الاقتصادية"[2].

3-سيّد نوّاب النّجفي: الاقتصاد الإسلامي هو الّذي يمثّل سلوك المسلم في مجتمع إسلامي نموذجي. وهذا التّعريف يظهر بأنّه عام، قد يسمح بدخول ما لا علاقة له بالاقتصاد.

وقد عرّفه "شبرا" بأنّه ذلك الفرع من المعرفة الّذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النّادرة بما ينسجم مع التّعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدّي ذلك إلى تكبيل حريّة الفرد أو خلق اختلالات مستمرّة سواء في الاقتصاد الكلّي أو البيئة[3].

6- الإقتصاد من منظور مالك بن نبي:

إنّ الإقتصاد في فكر مالك بن نبي، ليس فقط علما نتعلّمه أو منحنيات بيانية وأرقام نتلاعب بها لإغراض ديماغوجية، ولكنه قبل كل شيء وعيا واستعدادا فكريا وسلوكيا أو بكلمة واحدة ثقافة، إن الإقتصاد ليس خارجا من ذات الإنسان، بل هو جزء من جوهره وذاته، انّه النتيجة الأساسية الأولى للظّاهرة الاجتماعية والآلية التّشاركية والتّرابطية وهو الصّيغة النّهائية الكاملة لعمليّة تداخل العلاقات الإنسانية لحظة التّبادل بين البشر بهدف ضمان مصلحة كل فرد للمحافظة على مصلحة الجميع[4].

إنّه تراكيب ذهنيّة قبل أن تكون مسالة مواد أوّلية أو مال أو تكنولوجيّة أو حصص في السّوق.

---

[1]- شبرا محمد عمر، المصدر السابق، ص40.

[2]-شبرا محمد عمر، المصدر نفسه ص41.

[3]-شبرا محمد عمر، المصدر نفسه ص41.

[4]- شنوف شعيب ، الاقتصاد العالمي العادل عند مالك بن نبي، رسالة ماجيستر، نوقشت، يوم 23- 24 فيفري2011م جامعة غرداية، ص05.

إنّ الشّيء الّذي يمنع وسيحول دائما دون تقدّم الدّول المتخلّفة هو بالتّحديد عدم التّوافق بين التّراكيب الذّهنيّة التي يحملون منذ عهد ما بعد الموحّدين رغم بلائها و عجزها عن أحداث الحركيّة الاقتصاديّة، وبين بنى اقتصاديّة لن تكون فعالة ومنتجة إلّا إذا توفّر كلّ واحد على قيم الحس المشترك[1].

لكن كان الاعتقاد سائدا وإنّ الإقلاع الإقتصادي ما هو إلا مسالة أموال ومخطّطات تعاون دولي متجاهلين أنّ التّراكيب الذّهنيّة لهؤلاء والمعادلات الاجتماعية لأؤلئك لم تكن على الدّوام قابلة للتبادل، وإنّ الأفكار والذّهنيات ليست من طبيعتها الحياء كما هو الشّأن بالنسبة لعوامل الإنتاج ذات الجوهر المادي للبحث كرؤوس الأموال والمواد الأوّلية والعتاد[2].

ومن هنا نجد أن مالك بن نبي يرى أنّ آراءه في الاقتصاد ما هي إلاّ محاولة لفكّ قيود وضعتها أفكار الاستعمار على مجال اجتهاد النّخبة المثقّفة، ولذلك وجب تصفية الأذهان من المعامل المعلّل أو القابليّة للاستعمار.

[1]- شنوف شعيب ، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2000،1994م، ص07.

[2]-شنوف شعيب، المرجع نفسه ص08.

-المبحث الثاني: مفهوم التنمية.

إنّ مفهوم التّنمية يعدّ من الموضوعات المهمّة التي تشغل الناس أفرادا وجماعات، شعوبا وحكومات، والسّبب في ذلك أنّ النّاس يسعون جاهدين للتنمية، كلّ حسب مجالات عمله، فالهدف الأساس للتّنمية هو تحسين حياة البشر والازدياد من ذلك على حسب قدرات النّاس وعزائم كلّ فرد، وعلى قدر أهل العزم تكون التنمية، فقد اختلفت الآراء حول عمليّة التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها، فبعضهم يقتصر في تحديد مفهوم التّنمية على مجال معيّن كالمجال الاقتصادي مثلا، فيقوم بتعريفها من خلال هذا المجال المحدّد للتنّمية :

1/التّنمية في اللّغة:

التّنمية في اللّغة مأخوذة من نما نموا، بمعنى الزيّادة في الشّيء فيقال: نما المال أي زاد وكثر[1].

وهنا يلاحظ الفرق من النّاحية اللّغوية بين النّمو الّذي يعني "الزّيادة مطلقا بينما تنمية الشّيء تعني فعل أو إحداث النّمو، وفي اللّغة الانجليزية يستخدم للمصطلحين لفظين مختلفين، فيعبّرون عن النّمو ب:Growth وعن التّنمية ب: Développement فيطلقون Economic Growth للتّعبير عن النّمو الاقتصادي Economic Développement للتّعبير عن التّنمية الاقتصادية[2].

فالتّنمية "مفهوم يتمحور حول الإنسان والمجتمع وهو نقيض التخلف وذو صلة بكلمة النّمو التي يشير بعدها اللّغوي إلى النّماء [3].

2/التّنمية في الاصطلاح:

لقد اختلفت التّعاريف الخاصّة بها باختلاف الاتجّاهات والأهداف التي جاءت من اجلها، فيشير أجدن" Agden" أنّ هذا المصطلح لا يعني نفس الشّيء لدى من يستخدموه في دراساتهم ولقد أدّى ببعض الدّارسين مثل "أرين ساندر" "A.sander" إلى القول في بعض المواقف " إنّني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدّد ودقيق لهذا المصطلح لكنّي أفضّل أن اترك هذا المصطلح يعني ما

---

[1]- العسل إبراهيم، التنمية في الإسلام، مفاهيم مناهج وتطبيقات، د.ط، بيروت، لبنان،1996م، ص13.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، المجلد 15ص341.

[3]- معلوف لويس، المنجد في اللغة، دار الشرق، ط 35، 1996م ص813.

يعنيه على حسب ما يريد كل دارس"[1]. وتعتبر التّنمية مفهوم عام معنوي يمكن تحديده في المجال السّوسيولوجي بأنّه عمليّة ديناميكية تتكوّن من سلسلة من التّغيرات الهيكلية الوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتّداخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة تتكوّن عن طريق زيادة فعاليّة أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحدّ الأقصى.

ويقول" رينيه ريبو": إنّ التّنمية هي حصيلة التأّثير المتبادل من الرّصيد البشري الغير قابل أصلا للتّحويل والغنيّ بالمصادر الغير مستثمرة من البيئة الكليّة تستمرّ في تطوّرها بفضل إدماج القوى الطّبيعية بالفعاليات البشرية[2].

ويعرّف الدّكتور"الجوهري": التّنمية بأنّها عمليّة تنطوي على تغير حاسم في كلّ مجالات القدرات الإنسانية والنّشاط الإنساني(مجالات روحية، فكرية، تكنولوجية، اقتصادية واجتماعية) وهي في راية تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصّة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم،كما لا يختلف"سعد الدين إبراهيم" كثيرا عن تعريفه لمفهوم التّنمية عن الجوهري حيث يعني به اتّساق ونموّ كلّ الإمكانيات والطّاقات الكامنة في كيان معيّن بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة[3].

ونجد الاقتصادي الأمريكي " جيرالد ماير" " Gerald Meier " يرى أن التّنمية هي عملية يرتفع بموجبها الدّخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزّمن[4].

وفي طرف أخر يرى الاقتصادي الأمريكي"س. واجل" "S.wagel " أنّ التّنمية تتضمّن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الفعلية والأحوال المرغوب فيها، أو التي يمكن تحقيقها ويتضمّن هذا التّعريف أربعة معايير أساسية يمكن تقدير التّنمية على أساسها وهي:

---

[1]-السمالوطي نبيل،علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث،الهيئة المصرية للكتاب، د.ط،الإسكندرية، 1976م، ص107.

[2]- اشرف حسونة وفيق، معوقات التنمية في العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ط، 1976م، ص107.

[3]--عبد المولى محمد، العالم الثالث والنمو والتخلف، الدار العربية للكتاب، د.ط،1990م، ص75.

[4]- عصام وعدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، د.ط ، جامعة دمشق، 1995م، ص219.

*النّمو الذي يتم بين فترة وأخرى، مما يدلّ على ازدياد متوسّط الاستهلاك الفردي عبر الزّمن، وينبغي أن يكون هذا الازدياد مستمراً ومتواصلا وفقا لرغبة الجماعة.

*التقويم المبني على الموازنة بين الأشخاص، ويجب أن يؤدي النّمو في هذه الحالة إلى تقليل الفوارق بين مستويات المعيشة لمختلف فئات المجتمع.

*المقارنات الدّولية التي تحدث عموما في الفترة ذاتها، والتنمية هنا يدلّ عليها ارتفاع مستويات المعيشة بشكل عام، وتقليص التفاوت بين الدول من ناحية متوسط استهلاك الفرد.

*التقويم على أساس الموازنة بين الأنظمة، ومعيار تقويم التنمية يستند إلى إمكان الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى باستخدام جميع ما يتوفر من المعرفة والتكنولوجيا استخداما كاملا[1].

وباستعراضنا لمختلف هذه التّعاريف لمفهوم التّنمية نلاحظ ما يلي:

1/اختلاف تعاريف التّنمية باختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي لها هؤلاء الكتاب.

2/معظم هذه التّعاريف ترتكز على جانب واحد فقط من التّنمية وهو تكوين رأس مال.

3/معظمها يهمل دور العوامل الغير مادية في التّنمية كالأخلاق والقيم.

3-التّنمية في الإسلام:

إنّ مفهوم التّنمية من المنظور القرآني مفهوم شامل ومتكامل يهدف إلى تحسين حياة الإنسان من مختلف النّواحي الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية والبيئية، وفق شرائع الله المقرّرة ويحرص على التّنمية الشّاملة للإنسان من الزّوايا المادّية والرّوحية والخلقية كافة، فالإسلام يحثّ على عمارة الأرض واستثمار خيراتها وهو ما يعبّر عنه في الكتابات الاقتصاديّة الحديثة بلفظ التّنمية،[2] فقد حاول بعض الكتّاب الإسلاميين اشتقاق مفهوم التّنمية في الإسلام استنادا إلى نصوص ومعاني قرآنية من خلال مدلولات آيات قرآنية كقوله تعالى :"**هُوَ أَنْشَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**"[3].

---

[1]-عصام وعدنان سليمان، المرجع السابق ص215.

[2]- صقر فتحي محمد، تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي في إطار الإقتصاد الإسلامي، مركز الإقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للإستثمار والتنمية، د.ط، ص40.

[3]-سورة هود آ 61.

ويقول الأستاذ الدّكتور عبد الرّحمن يسرى: انّه يمكن إبراز مفهوم التّنمية الاقتصادية في الإسلام على ضوء بعض الآيات القرآنية كقوله تعالى:"**فَقُلْتُ اِسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ اِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا(10) يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا(11) وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينٍ وَيَجْعَلُ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلُ لَكُمْ اَنْهَارًا(12)**"[1].

وقوله تعالى:"**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ اَلْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوْا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوْا يَكْسِبُونَ**"[2]، وقوله تعالى:" **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقًا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ اَلْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ**"[3]. ففي الآيات السابقة يلاحظ أن وفرة الرزق و الخيرات دالة على الاستغفار حيث يعد الله سبحانه أهل القرى بالرزق الكثير الطيب عندما يخرجون من الذنوب بالاستغفار وسلوك طريق الإيمان والتّقوى أمّا إذا شاعت فيهم الغفلة عن طاعة الله سبحانه وتعالى وسلوك طريق المعصية فإنّهم سيكونون عرضة لسخطه.ولا تعني هذه الآيات أنّ المجتمعات الكافرة لا يمكن إن تحقق تقدما اقتصاديا وحضاريا، بل يمكنها ذلك ولكن نهايتها ستكون سيّئة إذا لم تعد إلى الطّريق القويم[4]. فالقرآن يتحدّث على بعض المجتمعات السّابقة التي بلغت مراحل عالية من التّطور كقوم فرعون مثلا، يقول تعالى:"**وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينِ وَنُقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ**"[5]. **وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَرْجِعُوْا إِلَى اللَّهِ بَعْدَ هَذَا اْلإِنْذَارِ وَالِابْتِلاَءِ وَلِهَذَا كَانَ اِنْتِقَامُ اللَّهِ مِنْهُمْ شَدِيدًا. وَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي أَلِيمٍ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا غَافِلِينَ**"[6].

---

[1]- سورة نوح آ 10،11،12.

[2]- سورة الأعراف آ 96.

[3]- سورة النحل آ 112.

[4]- سعيد سعد مطران ، مدخل للفكر الإقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، ط2، 1996م، ص49.

[5]- سورة الأعراف آ 130.

[6]- سورة الأعراف آ 136.

وقد اقترح الأستاذ الدّكتور عبد الرّحمن يسرى احمد مفهوما جديدا للّتنمية يعتقد انه يبرز معا النّاحيتين العقدية والاقتصادية في المنظور الإسلامي حيث يقول:"التّنمية تغير هيكلي في المناخ الإقتصادي والإجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسّك بعقيدته ويعبّئ الطّاقات البشرية للتّوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطّرق الممكنة في إطار التّوازن بين الأهداف المادّية والأهداف الغير مادّية"[1].

في ضوء ما تقدّم يتّضح أنّ مفهوم التّنمية في الفكر الإسلامي له سماته الخاصّة التي تميّزه عن نظيره في الفكر الإنمائي الوضعي ويجد هذا التّمييز أساسه في اختلاف النّظرة إلى المرتكزات الأساسية التي تحدّد طبيعة المشكلة الاقتصاديّة وبالتّالي جوهر عملية التّنمية وأبعادها.

4-مفهوم التّنمية حسب مالك بن نبي:

هناك قيم أخلاقية واجتماعية وثقافية لا تستورد وعلى المجتمعات النّامية أن تصنع هذه القيم والتّنمية من بين هذه القيم فهي تصنع مثلها مثل الباخرة، فالتخلّف الاقتصادي مصدره التخلّف الذّهني وبطالة العقول فكلّ شيء ينتظر الانجاز داخل القارّة الجنوبية لذلك لا بدّ من استثمار السّواعد والعقول والسّاعات والدّقائق وكلّ شيء من التّراب لتحقيق الحركيّة الإقتصاديّة والاستثمار المالي لا يعتبر إلّا قضيّة تضاف إلى الاستثمار الاجتماعي.

فالتّنمية لا تستورد ولا تشترى بل هي تراكيب ذهنية ومعادلات اجتماعية قبل أن تكون مسألة بحث عن الأموال من أجل العمل والاستثمار. بيد أنّ أنماط التّنمية تمثّل نقطة التركيز الأساسية لفكرة النّمو، فالنّظرية الاقتصاديّة تبحث في كيفية الوصول إلى أعلى درجة للرفاهيّة الاقتصاديّة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد النّادرة والاعتماد على العنصر البشري[2].

في هذا الإطار يمكن أن نتكلّم عن أنماط التّنمية والمتمثّلة في النّمو المتوازن والذي يعني أنّ عمليّة التّنمية تبدأ بالقضاء على مشكلة ضيق السّوق فانخفاض الإنتاجية في البلدان الإسلامية يترتّب

[1]- يسري احمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، د.ط، القاهرة، 2001م.

[2]- الملتقى الدولي الأول، الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية، يومي23- 24 فيفري 2011.

عليه انخفاض في الدّخل ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار وبذلك تكون إستراتيجية النّمو المتوازن تكمن في وضع برنامج استثماري يتوجّه إلى المشروعات الصّناعية.

غير أنّ هناك طرح أخر يرى بأنّه لتحقيق اقتصاد تنمية يجب الاعتماد على القدرة في اتّخاذ القرارات وبصورة خاصة اتّخاذ قرارات الاستثمار بأعلى فعالية ممكنة، ومهما يكن الأمر فانّ الاستثمار سوف يخلق فرصا أخرى للعمل والإنتاج وبالتالي يشكّل دفعا جديدا للتّنمية، وعلى هذا الأساس فانّ التّكامل هو الطريق الأمثل والسّليم لتامين وتطوير النّشاطات الاقتصاديّة من أجل تحقيق اقتصاد الّتنمية[1].

وعليه يمكن لدارس الاقتصاد أن لا يقف مع أو ضدّ سياسة اقتصاديّة بشكل مجرّد، إذ أنّ نجاحها أو فشلها يتوقّف على نوعية البيئة الاجتماعية والثّقافية والسّياسية التي سوف تطبّق فيها هذه السّياسة، ففي بعض الدّول كان تدخّل الدّولة فعّالا ومؤثّرا بحيث قامت بإنشاء البنية التّحتية اللاّزمة للمجتمعات ووفرت التّعليم وقامت ببناء المدن وتشجيع الأعمار، إلاّ أنّ المجتمعات التي لا تعتمد على دولة قوية في القطاعات الاقتصاديّة قد ينتج عنها مشاكل مثل عدم الميل نحو التّواصل الاجتماعي وهو ما نجده في بعض البلدان العربية.

ومالك بن نبي يرى بأنّ أيّ مبدأ اقتصادي لا يمكن أن يكون له أثره الايجابي ومقدرته التّامة على التّأثير إلاّ في الظّروف التي يتّفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة ولكي تؤتي النّظريات الاقتصاديّة ثمارها داخل المجال الاجتماعي يجب ألاّ تقتصر على دراسة علم الاقتصاد في المعاهد والجامعات بل يمكن أن يطّبق هذا العلم على التّجارب الجماعية بحيث يقف فيها وعي كلّ فرد وإدراكه أمام المشاكل المادّية[2].

[1]- العقاد مدحت محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، د.ط، بيروت، 1980، ص115.

[2]- بن نبي مالك، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، دار الفكر، د.ط، دمشق، د.ت، ص125.

ويمكننا القول على ضوء ما تقدّم أنّ التّنمية تتمثّل في تلك التّغيّرات العميقة في الهياكل الاقتصاديّة والسّياسية والاجتماعيّة للدّولة وفي العلاقات التي تربطها بالنّظام الاقتصادي العالمي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستعمار في الدّخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدّة من الزّمن إلى جانب عدد من النّتائج الأخرى الغير اقتصاديّة.

المبحث الثالث: معنى الاستثمار.

تعدّ كلمة"استثمار" مصطلحا اقتصاديّا عالميّا مستحدثا يحمل دلالة خاصة اقتضتها تطوّرات النّظم الاقتصاديّة الحديثة، ومنه اختلفت أشكاله وضوابطه باختلاف تلك النّظم، ولتفسير مصطلح "الاستثمار" نتناول بيان مفهومه في اللّغة وفي اصطلاح الفقهاء.

أولا:مفاهيم متعلقة بالاستثمار.

سنحاول التّعرّض في هذه النّقطة إلى مفاهيم أخرى حول الاستثمار وذلك كما يلي:

لقد تعدّدت التّعاريف والمفاهيم المتعلّقة بالاستثمار عند الكثير من الكتّاب والخبراء الاقتصاديّن إلاّ أنّ هذه التّعاريف تتضمّن الكثير من التّشابه ويمكن التّعرض إلى البعض منها:

يمكن تعريفه بأنّه "التّضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادّخار، وذلك أملا للحصول على إشباع أكثر في المستقبل" [1].

كذلك هو"سلسلة من المصروفات يليها سلسلة من الإرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة وهذا الاستثمار قد يكون مادي كالأراضي والمباني و الآلات، وعلى شكل غير ماديّ كالنّقود تحت الطّلب كالسّندات والأسهم"[2].

ويمكن القول أيضا" على أنّه استعداد الشّخص لتحميل درجة معقولة من عدم التّأكد من النتائج أملا في الحصول على ربح ملائم"[3].

كذلك هو" استخدام المدّخرات في تكوين الطّاقات الإنتاجية الجديدة اللاّزمة لعمليات إنتاج السّلع والخدمات والمحافظة على الطّاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها[4].

---

[1]- مطر محمد ، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار النشر و التوزيع، د.ط،الأردن، 1999م، ص07.

[2]- قادري عبد العزيز ، الاستثمارات الدولية، دار النشر والتوزيع، بوزريعة، د.ط، الجزائر، 2004م، ص 11.

[3]-Gvedn « finance d'entreprise les règles du jeu », Edition d'organisations, France, 1997, p 273.

[4]- عمر حسين ، الإستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، ط1، الجزائر، 2000م، ص 37.

- المفهوم اللّغوي للاستثمار:

يعرّف الاستثمار حسب ابن منظور بأنّه طلب الحصول على الثّمار، و ثمار الشّيء ما نتج وتولد عنه ويطلق ذلك على معان هي:[1]

1.حمل الشّجر:ومنه ثمر الشّجر ثمرا ظهر ثمره، ونضج وكمل.

2.المال بشتّى أنواعه، فالثّمر المال المدّمر.

3.الولد: فالولد ثمرة القلب.

4.النّماء والكثرة والزّيادة، ومنه ثمر ماله أي نماء.

وفي المعجم الوسيط تبيّن أنّ الاستثمار هو طلب الحصول على الثّمار، وهو اشتقاق حديث في اللّغة العربيّة على وزن استفعال، وعليه يقال، استثمر المال أي ثمره"[2].

ثانيا: مفهوم الاستثمار في اصطلاح الفقهاء:

إنّ المعنى الاصطلاحي للاستثمار عند فقهائنا هو نفسه المعنى اللّغوي أي تنمية المال وتكثيره وزيادته لطلب الحصول على ثماره، لكنّهم لم يستعملوا –للدّلالة على ذلك- لفظة "الاستثمار" بل استعملوا ألفاظ أخرى مثل لفظ "التّنمية ، "النّماء"، "استنماء" وقد كان ذلك في باب المضاربة والقراض،[3] ولبيان ذلك يمكننا الوقوف على شواهد من أقوال نعرضها كما يأتي:

1- استعمل الإمام "موفق الدّين بن قدامه" في كتابه "المغني" لفظ تنمى أي "التّنمية" للدّلالة على معنى الاستثمار، وذلك عندما تناول الحديث عن الحكمة عن مشروعيّة المضاربة وهذا نصّ ما قاله:" ولأنّ النّاس حاجة إلى المضاربة فانّ الدّراهم والدّنانير لا تنمىّ إلاّ بالتّقليب والتّجارة وليس كلّ من

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، د.ط، بيروت، 2000م، ص 38.

[2] - مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ج1، اسطنبول، د.ت، ص 100.

[3]- أبو غدّة عبد الستار، التوجيه الإسلامي للإستثمار، الحلقة الأولى، مجلة الاقتصاد السياسي، بنك دبي الإسلامي، العدد137، سبتمبر1995م، ص ص 60-67.

يملكها يحسن التّجارة ولا كلّ من يحسن التّجارة له رأس مال فاحتيج إليها من الجانبين فشرّعها الله لنفع الحاجتين"[1].

2- أمّا " أبو عبد الله محمد بن احمد القرطبي " في تفسيره " الجامع لأحكام القرآن" نجده استعمل أيضا لفظ " تنمية الأموال" للدّلالة على معنى الاستثمار وذلك عند تفسيره لآيتي كتابة الدين وأخذ الرّهن، فقال ما نصّه: " ما أمر الله تعالى بالكتب والإشهاد وأخذ الرّهان كان ذلك نصّا قاطعا على مراعاة حفظ الأموال وتنميتها، وردّا على الجهلة والمتصوّفة ورعاتها الّذين لا يرون ذلك"[2].

3- واستعمل "أبو حامد" الغزالي وكذلك القرطبي أيضا، لفظا أخر في نظري اقرب الألفاظ إلى المدلول الحالي لكلمة "الاستثمار" فهو كغيره من الألفاظ السّابقة (التّنمية- النّماء- استنماء) يتضمّن معنى الاستثمار، ولكن يتميّز عنها في أنّه يشترك مع لفظ الاستثمار في الوزن أي "اشتغال"، وهذا المصطلح هو"استكثار" فالاستكثار من الكثرة وهي نماء العدد واستكثر من الشّيء رغبة في الكثير منه"[3].

كما يمكن تعريف الاستثمار ماليّا واقتصاديا كما يلي:

أولا: المفهوم المالي للإستثمار: يعرّف الاستثمار من المنظور المالي على أنّه "نفقات ماليّة في مدّة معيّنة مقابل الحصول أو عدم الحصول على إيرادات في المستقبل"[4].

أو هو كلّ اكتساب للأصول سواء كانت ثابتة أو متداولة ملموسة أو غير ملموسة. إضافة إلى الاحتياجات المتولّية من دورة الاستغلال"[5] .

---

[1]- ابن قدامة المغني، دار الكتاب العربي، ج3، 1983م، ص527.

[2]- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج3، ص417.

[3]- مصطفى إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ج2، ص777.

[4]- Boughaba A, « Analyse et Evaluation de projets », BERTI Edition, pares, 2005, p01.

[5]- Margerin J, Ausst G, « Investissement de financement, Edition, courcouse, 1990, p15.

كذلك يعرّف على أنّه تجميد رؤوس الأموال من أجل شراء أصل صناعي أو مالي بغرض تحقيق عائد مستقبلي فهو لا يخصّ الأصول الثّابتة أو الماليّة بل أيضا كلّ النّفقات غير المباشرة المرتبطة بمستقبل المؤسّسة(البحث والتكوين)[1].

وعلى أساس ذلك يتّضح لنا أنّ الاستثمار من وجهة النّظر المالية يتمثّل في اكتساب الموجودات الماليّة المتمثلة في السّندات والأسهم وإلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المالي.

2- **المفهوم الاقتصادي للاستثمار:**

يتمثّل الاستثمار من وجهة النّظر هذه أنّه " كلّ تضحية آتية بالأموال على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو تدفّقات نقديّة خلال فترة زمنيّة معيّنة، بحيث العائد الكلي اكبر من النّفقات الأوليّة للاستثمار"[2] وفي هذا التّعريف يوجد ثلاثة عناصر أساسيّة يجب أخذها بعين الاعتبار والمتمثّلة فيما يلي:[3]

أ- مدة استرجاع الاستثمار: تتمثّل في وقت أو مدّة استرجاع المؤسّسة أموالها المستثمرة سواء في مدّة طويلة أو في مدّة قصيرة وذلك حسب البيئة المحيطة بالاستثمار.

ب-مردودية الاستثمار: في هذه الحالة لا يمكن اتّخاذ قرار الاستثمار إلاّ إذا تلمّح للمؤسّسة أو صاحب الاستثمار على أساس الدّراسات السّابقة أنّه هناك إرادات مستقبليّة أكثر من التكلفة الأوّلية للاستثمار يعني هناك مردودية.

ج-المخاطر المستقبليّة: يعتبر الخطر من أهمّ الخصائص للاستثمار حيث لا يمكن كذلك اتّخاذ قرار الاستثمار من طرف المستثمر بصفة دقيقة إلاّ إذا قد رأو تنبأ بالمخاطر الممكن التّعرض لها

---

[1]- Conso, p. Hemici, F. « Gestion Financière de l'entreprisse 8ème Édition, France, 1999, p353.

[2] - Boughaba. A, op cit, p 08.

[3]- Pjuatio. E, « Mana gement des projets technique d'évaluation : analyse choise et planification », Harmattan innoval, paris, France, 2004, p 18.

في المستقبل، ونلاحظ أنّ مفهوم الاستثمار من وجهة النّظر الاقتصاديّة أكثر توسعا من وجهات النّظر الأخرى.

وهو بهذا المعنى شراء سلع رأسماليّة أو شراء أوراق ماليّة أو وضع المدّخرات لدى أفراد أو مؤسسات نقوم بتوظيفها، فمثلا: البنوك التجاريّة التقليديّة تقوم بشراء أوراق ماليّة (أسهم وسندات) كاحتياطي وقائي للسّيولة، ويمكن تحويلها بسهولة.

وهناك من يعترض معتبرا هذه العمليّات الشرائيّة ليست استثمار بالمعنى الاقتصادي.[1] بل هي عمليّات نقل للملكيّة من شخص لآخر، فإذا زادت أصول المالك الجديد فقد نقصت أصول المالك السابق أمّا أصول المجتمع فلم تزد شيئا.

د- الإستثمار كاتّفاق "رأسمالي" تمييزا له عن الاتّفاق "الجاري"

وهذا هو منظور الشركات، فيعرف بأنه"ارتباط مالي" بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدّة طويلة في المستقبل"[2]

فهو إتّفاق على أصل لا تحقق عوائدها إلاّ بعد فترة، بخلاف الإنفاق الجاري الذي يتمّ يوميا، كالصّيانة والأجور وشراء المواد الخام.

3-بالنّظر إلى حجم المخاطرة فيه يعرف الإستثمار من هذه الوجهة بأنّه "التضحية بقيمة ماليّة أكيدة. الإستهلاك الحالي. مقابل الحصول على قيمة مستقبليّة غير أكيدة"[3]

فالإستثمار يحمل في معناه المخاطرة: وإن كان هناك استثمارات ينعدم فيها الخطر أو الخسارة أو تكون فيها الخسارة محسوبة، وتسمّى بالأصول الجديدة أو أصول من درجة جودة إستماريّة، وهذا يعني الإستقرار والمحافظة على الأصل.

---

[1]- عمر حسين ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر العربي، ط4، القاهرة،1991م، ص 37.

[2]- طايل مصطفى كمال السيد ، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطبعة عباس، مصر، 1999م، ص33.

[3]- عبد الله عبد محمد عبد العزيز ، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النقاش، د.ط،الأردن، 2005 م، ص 15.

4-بالنّظر إلى مصدره وماله: يعرف بأنّه"ذلك الجزء المستقطع من الدّخل والمستخدم في العمليّة الإنتاجيّة من أجل تكوين رأس المال"[1].

هـ- الإستثمار في إطار فكر الإقتصاد الكلاسيكي:

إنّ النّموذج النّظري الكلاسيكي يقوم بتحليل وتحديد مفهوم الإستثمار من خلال إبراز العلاقة الّتي تربط الإدّخار بالإستثمار حيث نجد كلاّ من آدم سميث وجون ستيوارت مل لا يميّزان بينه وبين الإدّخار ويعتبران أن الادخار يعادل الإستثمار"[2].

" فالإدّخار بالّنسبة للكلاسيك هو قرار بعدم استهلاك قسط من الدّخل واستعماله في الإستثمار أي في تكوين رؤوس الأموال"[3] "وبالتّالي فرؤوس الأموال المتراكمة هذه، أي المدّخرة أصلا هي ما يسمّى بالتراكم والذّي يعبّرون به عن الإستثمارات"[4].

و-الإستثمار في الإقتصاد الوضعي:

تتعدّد تعاريف الإستثمار وتختلف إلى حدٍّ ما، وذلك بحسب الزّاوية المنظور من خلالها إليه، ويمكننا أن نصنف تلك التّعاريف كما يأتي:

1/الإستثمار كتوظيف للنّقود:

أ/توظيف لأجل مطلق:" يعرفه معجم المورد بأنّه تثمير أو توظيف الأموال"[5]

ويعني ذلك إستغلال للمال بهدف الحصول على عائد يفيد منه صاحب المال.

-و يشمل هذا التّوظيف آجالا ثلاثة هي كما يأتي:

-آجال قصيرة: إذا تمّ الإحتفاظ بالأصل لمدّة سنة فأقل. و يسمّى إستثمارا قصير الأجل.

---

[1]- طارق الحاج ، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر و التوزيع، د.ط، الأردن، 1998م، ص 123.

[2]- Dowider. M, «l'economie politique, une science social », paris, 1974, p182.

[3]- Samuelson. A, « Les grands courants de la pensée économique. » presses universitaires de Grenoble, 1995, paris, p 142.

[4]- Samuelson. A, op, cit, p 145.

[5]- قاموس المورد (انجليزي، عربي)، دار العلم للملايين، بيروت، 1970م، ص 479.

-آجال متوسّطة: إذا تم الإحتفاظ بالأصل لمدّة أكثر من سنة أو أقل من خمس سنوات. وسميّ إستثمار متوسّط الأجل.

-آجال طويلة: إذا تمّ الإحتفاظ بالأصل لمدّة خمس سنوات فأكثر و يسمّى إستثمارا طويل الأجل.

ب/ توظيف لأجل طويل:" يعرف الإستثمار بأنّه شراء أي شكل من أشكال الملكيّة والإحتفاظ به فترة طويلة نسبيّا"[1].

5- بوجه عام يعرف الإستثمار بأنّه "تكوين رأس المال العيني الجديد الذّي يمثّل في زيّادة الطّاقة الإنتاجيّة"[2].

فالإستثمار هو الإنفاق على الأصول الرأسماليّة التّي تؤدّي إلى زيادة في الثّورة الإنتاجيّة، ويكون الإنفاق على تلك الأصول من أجل زيّادتها أو توسيعها أو تجديدها.

3- مفهوم الإستثمار من منظور مالك بن نبي:

إنّ النّشاط الإقتصادي عموما و الإستثمار خصوصًا في اعتقاد الفرد المسلم لا يمكن من دون تدخّل المال، وهنا يبدأ التعثّر في الفكر في التّغيير الإقتصادي ومنه تنشأ المشاكل الاقتصاديّة، وبالتّالي عوائق تنمويّة تابعة من الطّبيعة موقف من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها.

" فالبلدان الإسلاميّة أمامها أسلوبان لتحقيق إقتصاد الّتنمية إمّا بالإعتماد على الإستثمار المالي بالوسائل الماليّة وهو إستثمار كلاسيكي أثبتت البلدان الإسلاميّة عدم نجاحها فيه وهنا يكمن المشكل أمام تدفّق رؤوس الأموال بحيث سوف تصادف هذه البلدان مشكلة البحث عن الأموال من أجل الإستثمار و الإعتماد على رأس المال في التّراكم من أجل رفع مستوى الدّخل الفردي"[3].

" إنّ التّخطيط و الإستثمار على الطّريقة الكلاسيكيّة أي بالوسائل الماليّة يجعل مهمّة هذه البلدان تدخل في مأزق إقتصادي ويجعل خطط التّنمية مرتبطة برأس المال الأجنبي وشروط سياسيّة

---

[1]- مرجع سابق، أبو غدّة، التوجيه الإسلامي للاستثمار، ص ص 60-67.

[2]- مرجع سابق، حسين عمر، ص 36.

[3]- دادي ناصر وشنوف شعيب، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية، د.ط، الجزائر، 2003م، ص 71.

وإجتماعيّة تجعل البلدان لا تحافظ على التّرابط الإجتماعي والثّقة المطلوبة بين الطّبقات الإجتماعيّة"[1].

لذلك وجب على البلدان الإسلامية وبالتّحديد القارّة الجنوبيّة إنتهاج الطريقة الثانيّة للإستثمار بحيث يمكن أن تنطلق من التّنمية للوصول إلى الإستثمار وهذه فكرة جديدة في التّنمية يطرحها مالك بن نبي حيث يمكن البحث عن المحيط الإجتماعي في إطار البعد الإنساني قبل البحث عن المحيط الإقتصادي. يجب أن يكون الإنسان منتجا أو عاملا وأن يكون العمل في طليعة القيّم الإجتماعيّة وعدم التّقليل من قيمة العمل والإعتماد على المواد الأوّلية الخام والزّراعة لتحقيق إقتصاد التّنمية وإقتصاد القوت معا"[2].

[1]- المرجع نفسه، دادي ناصر وشنوف شعيب، ص 71.

[2]- المرجع السابق، دادي ناصر وشعيب شنوف، ص 72.

الفصل الثاني:الأهمية الإقتصادية عند مالك بن نبي.

المبحث الأول:المشكلة الإقتصادية والأسس الحضارية للتطور الإقتصادي عند مالك بن نبي.

المبحث الثاني: الإصلاح الإقتصادي عند مالك بن نبي.

المبحث الثالث: شروط الاقلاع الإقتصادي في نظر مالك بن نبي.

المبحث الأوّل: المشكلة الإقتصاديّة والأسس الحضاريّة للتطوّر الإقتصادي.

إنّ أيّ تفكير في مشكلة الإنسان هو في الأساس تفكير في مشكلة الحضارة وأيّ تفكير في مشكلة الحضارة هو في الأساس تفكير في مشكلة الثّقافة وأي تفكير في مشكلة الثقافة هو تفكير في مشكلة التربيّة وأيّ تفكير في مشكلة التربيّة هو في الأساس تفكير في مشكلة المنهج وأيّ تفكير في مشكلة المنهج، و أيّ فراغ لا تملاه أفكارنا ينتظر أفكار معاديّة لنا، هذه السّلسلة من الأفكار تحقّق للعالم النّاشئ إستقلاله في مجال الأفكار، وبالتّالي إستقلاله الإقتصادي، فالتّغيّرات التّي تحدث في العالم الإقتصادي في جوهرها تغيّرات حضاريّة تعتري القيّم والأذواق في منعطفات التّاريخ وهي لا تؤثّر في عالم الإقتصاد فقط، بل تؤثّر في محتوى النّفوس.[1]

1- مفهوم المشكلة الإقتصادية:

يعتبر النّشاط الإقتصادي في أيّة دولة عمليّة ديناميكيّة متحرّكة وتتغيّر آلياته بشكل مستمر، فالموارد الطبيعية، والأيدي العامّة، والمنظّمون والمخترعون، والمعدّات والآلات، و المعرفة والتكنولوجيا جميعها موارد تستخدم لإنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع وهذه الموارد على الرّغم من اختلافها وتنوّعها غير محدودة ومتزايدة أيضا.

إنّ المشكلة الإقتصاديّة الأساسيّة هي النّادرة وتعرف على أنّها الموازنة بين الرّغبات ووسائل إشباع تلك الرّغبات، وهذه المشكلة قديمة وحديثة تواجه المجتمعات الغنيّة والفقيرة على حدّ سواء بصرف النّظر عن الثّروات والموارد التّي تمتلكها الدّولة.

2-العلاقة بين الحضارة والإقتصاد:

لقد ربط المفكّر الإسلامي مالك بن نبي بين النشاطات الحضاريّة ومنها البعد الإقتصادي وذلك دون التّخلي عن الظّاهرة الإجتماعية التّي تعد بمثابة المحور الأساسي لتكوين الحضارة و تطوّرها، الكلّ في ظلّ الثّقافة الإسلاميّة، ومن جهة أخرى، لقد تطرّق المفكّر الإسلامي مالك بن نبي للإقتصاد كعنصر من عناصر الحضارة عامّة والإسلاميّة على وجه الخصوص، حيث إنّ هذا النشاط يمثّل جزءا

[1]- بن نبي مالك، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، دار الفكر، ط3، دمشق، سوريا، 2001م، ص 150.

مهمّا من العمارة وهي رؤية كليّة، كما أنّه عامل أساسي يؤثّر على حياة المسلم لتكوين معادلته الشخصيّة ومصير الأمّة الإسلاميّة الباحثة عن المعادلة الاجتماعيّة.

يصبو مالك بن نبي إلى إعادة بناء الحضارة الإسلاميّة على أساس التخطيط لها والإقتصاد في الزّمن.مع ضرورة توفير العناصر الأساسيّة لها، وخاصة الدّين الذّي يلعب الدّور الأساسي و المهم و المحرّك للحضارة، كما يمكن ملاحظة المنهج المتّبع والذّي تركّز على استقراء الوقائع الإقتصادية التّي أدّت إلى وضع تصوّر حضاري يشمل الإقتصاد بحيث أنّ النموذج الحضاري أصبح متداخلا فيما بين أوجه الحضارة المتنوّعة ومنها الإقتصادية والإجتماعية والثقافيّة و الدينيّة....الخ. وبما أنّ الحضارة عند مالك بن نبي أخلاقيّة وإسلاميّة بالخصوص تجدر الإشارة إلى ما يلي:

إنّ الدّين هو الأساس والمحرك للّتنمية الشّاملة بحيث إنّ باقي النشاطات ماهي إلاّ تابعة وخادمة أو تدخل في دائرة الإسلام.

إنّ الإقتصاد ما هو إلاّ عنصر مكمّل رغم أهميّته المعاصرة[1].

ينظر مالك بن نبي على أنّ الإنسان هو العنصر الدّيناميكي في إنتاج الحضارة، وبالتّالي كان حسب بن نبي لابدّ عليه ألاّ يدخل العمليّات الاجتماعيّة بوصفه مادّة خام، بل يدخل في صورة معادلة شخصيّة صاغها التّاريخ، وأودع فيها خلاصة تجارب سابقة وعادات ثابتة، إذن فلا يكفي أن ننظر إلى المستقبل نظرة مجرّدة لأن الإنسان جهاز دقيق أدق من كلّ شيء نتصوره في الميكانيكا الدّقيقة، و لكنّه جهاز تخضع حركاته إلى قانون صاغه ماضي أمّته وثقافته، ولابد من النظرة إلى ماضي هذا الجهاز لنعرف مدى صلاحيّته و فعاليّته في العمليّات الإجتماعيّة، والمشروعات المخطّطة القائمة عليه وهذا يتطلّب الإجابة عن السؤال التّالي: أين تكمن مواطن الضّعف والقوة لدى الإنسان بصورة خاصّة والمجتمع بصورة عامّة؟ [2]

[1]- بن نبي مالك ، الظاهرة القرآنية، دار الفكر، القاهرة، مصر، ط2، د.ت، ص ص 64- 65.

[2]- القريشي علي ، التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي، الزهراء للإعلام العربي، ط1، القاهرة، 1989م، ، ص 300.

إنّ فعاليّة الإنسان مرتبطة بجوانب اجتماعيّة ثلاثة: بداية بعالمه الشّخصي ثم عالمه الفكري وصولا إلى عالم الأشياء.[1]

وقد وضّحنا الكيفية التّي يتحرّك بها الإنسان بفعاليّة حيث أكّدنا على أن ابن نبي يرى في العنصر الدّيني المنشّط الأوحد بفعاليّة الإنسان، لكن هل هذا يعني أن الإنسان بهذه الفعاليّة وحدها قادر على تحقيق نهضة أمّته المتخلّفة؟ ليس بكلّ بساطة، بل لابدّ أيضا من المرور بمراحل ثلاث وهي:

- تشخيص إبعاد النّهضة تشخيصا صحيحا.
- تشخيص المشكلات الإجتماعية تشخيصا صحيحا.
- تحديد الوسائل وتحديد ما يناسب الغاية المنشودة و الإمكانات.[2]

وتأسيسا على ذلك نقول هل توفّر هذه الشروط القدرة على النّهوض والتّحضير؟

طبعا الإجابة دائما لا، لأنّنا لم نصل بعد إلى تجاوز مشكلات ثلاث:

1) مشكلة الإنسان وتحديد الشّروط اللاّزمة لانسجامه مع صيرورة التاريخ.
2) مشكلة الوقت واعتباره ودلالته في نفسيّة الفرد، وبث معناه في روح المجتمع.
3) مشكلة التّراب وشروط استغلاله في العمليّة الاجتماعيّة.[3]

بهذه الإستراتيجيّة نستطيع أن نصنع حبلا يكون حدّا فاصلا بين عهد الرداءة والكساد وعهد الوعي والإدراك الذي يمهّد الطّريق لعملية التحوّل الحقيقي نحو المدينة والتحضر.

وبهذا اعتقدنا أن ما قدمه مالك بن نبي من أفكار حول مشكلة التغيّر الإجتماعي يعدّ من الأولويّات الضروريّة التّي يقضيها العصر كمطلب أساسي للتحضّر، خاصّة وإنها تستند إلى مبرّرات منطقية وواقعية في آن واحد، كيف لا وهو يركّز على تغيير الأفراد أولا والنّتيجة حتما مجتمع يمتلك

---

[1]- بن نبي مالك، ميلاد مجتمع، ت. عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط3، الجزائر، 1986م، ص27.

[2]- المصدر السابق، ميلاد مجتمع، ص30 .

[3]- بن نبي مالك، تأملات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط6، 2006م، ص 201.

مؤهّلات البناء الحضاري المحصن بالثّقافة التغييرية البنائيّة، أليست المشكلة الأساس العمل على إيجاد واقع اجتماعي و ثقافي محمود؟ إنّ الطموح كل الطّموح تحرّر العقول والأبدان قبل التفكير.[1]

في استقلال الأوطان، ما الفائدة من الحرية ونحن نكابد القابليّة للإستعمار ونعيش الانهزامية والإستسلام والتبعيّة في كل الأشياء، إنها صفات تأصله في النّفوس حتى أصبحنا ننعت بالشعوب الغير قابلة للحضارة. لهذا كان لابدّ علينا اليوم من شحن النّفوس بالقيم الأخلاقيّة حتى تستيقظ من سباتها لتعود لها الحياة من جديد فيبرز معها المجتمع العربي والإسلامي في جميع مجالاته وبالتّالي لا مجال للانهزام والتفكك وقتل الطاقات التّي تتوفّر عليها الأمة.[2]

ويرى مالك بن نبي إنّ الإقتصاد مهما كانت نوعيّته المذهبيّة فهو تجسيد للحضارة وهذا التجسيد الوظيفي يحمل للحضارة جانبين: جانب معنوي هو إرادة تحرّك المجتمع نحو تحديد مهماته أو جانب مادّي هو إمكان يضع تحت تصرّف المجتمع للوسائل الضروريّة للقيام بهذه للقيام بهذه المهمّات، فإذا توفّرت هذه الإرادة يمكن إيجاد الإمكان الحضاري، بينما فقدان الإرادة في نشاط أي مجتمع يؤدي إلى تجميد إمكانه مهما كان حجمه المادي.[3]

ولو تدبّر أهل الإختصاص في الميدان الإقتصادي وتعمّقوا في البحث عن جذور الإقتصاد لتوصّلوا إلى أنّ الإقتصاد ليست قضيّة إنشاء بنوك و تشييد مصانع فحسب بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان و إنشاء سلوكه الجديد أمام حل كل المشكلات ومواجهة التحديات في إطار نوع من التّعايش[4].

ولو عدنا إلى عالم الإقتصاد، فإنّنا نجد عالم الكميّات وعالم الأرقام يأتي في المرتبة الأولى وتأتي قبله الإرادة الحضاريّة، وتدخل الكميّات والأرقام عندما تنطلق عمليّة الانجاز ويتطلّب إنجازها إشراقا

---

[1]- المرجع السابق، التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي، ص305.

[2]- المرجع السابق، التغير الإجتماعي عند مالك بن نبي، ص 310.

[3]- المصدر السابق، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، ص310 .

[4]- بن نبي مالك، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1997م، ص 61.

وتنظيما ورقابة بقدر ما يكتمل الإمكان ولا يكتمل النّهوض الإقتصادي إلاّ إذا كان هناك عامل نفسي يجسّد الإرادة الحضاريّة والإمكان الحضاري[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أنّه لإنجاح أي خطة إقتصاديّة يجب ربط الإقتصاد بالقيّم الحضاريّة وإعطاء أهميّة للعنصر البشري باعتباره رأس المال البشري ولكن بوجهة نظر ليست ذاتها كما هي لدى مالك بن نبي[2].

4- الأساليب المتّخذة لحل المشكلة الاقتصاديّة في مجتمعنا في نظر ملك بن نبي:

لقد حاول السياسيّون حل المشكلة الإقتصاديّة التي وقعت فيها الأمّة، فانتهجوا منهجين الأوّل يتّسم باللاّموضوعية أمّا الآخر فبالرغم من موضوعيّة مادّته فقد اتّسم باللاّموضوعيّة في تطبيقه أيضا وذلك نتيجة ظروف أحاطت به:

أوّلا الإقتصادانية: تكلم مالك بن نبي عن مفهوم سماه الإقتصادانية و قد قصد به المحاولات الغير جادة في حل المشكلة الإقتصاديّة. وقد ضمن هذا المفهوم تصوّر الإنسان المسلم أو الإنسان في العالم الثلث بشكل عام أن مشاكله الاقتصاديّة كلها قابلة للحل عن طريق النّظر الفكري فقط، كما عبر هذا المفهوم عن محاولة السلطة في المجتمع تقييد حريّة التصرّف الإقتصاديّة لأبناء المجتمع بهدف الحفاظ على الإستقلال السيّاسي المزعوم، فينتج عن هذه السيّاسة استبعاد من نوع جديد لا يكون في المستبعد إلا أحد أبناء المجتمع نفسه حتّى أن الإقتصادي لا يحي القرية بإعادة كرامة المواطن التّي داستها الأقدام ووطّئتها قرونا طوالا، بل يلبسه ثوب الذلّ مرّة أخرى و يخنق أنفاسه ويضيق عليه الحريّات المدنية[3].

إنّ نتيجة هذه الإقتصادانية تنعكس سلبا على المجتمع التي تطبّق فيه، فهي تضيف مشاكل جديدة للمجتمع، يحكم عليه التخلّص منها أوّلا ومن ثم التخلّص من المشكلة الإقتصاديّة التّي تعاني

---

[1]- المصدر نفسه، المسلم في عالم الاقتصاد، ص63 .

[2]- دادي عدون ناصر ، دور التربية والتكوين في الاقتصاد عن طريق رأس المال البشري، محاضرة ألقيت في الأيام الدراسية حول البيداغوجيا، المركز الجامعي بالاغواط، 2 ديسمبر1997م.

[3]- المصدر السابق، المسلم في عالم الاقتصاد،ص 37.

منها وفي الغالب تكون أكبر نتائج هذه الإقتصادانيّة هجرة العقول المفكّرة من المجتمعات التّي تطبّق فيها إلى مجتمعات أخرى تدرك قيمة ما لدى هذه العقول فلا تعاملهم بالتّعالي الذي كانوا يعاملون به في مجتمعاتهم[1].

ثانيا الحصر: إنّ العاملين على وضع خطّة معيّنة لإنقاذ المجتمع الإسلامي من مشاكله الإقتصادية قد وضعوا أنفسهم أمام مجال ضيق للإختيار حين حصروا إختياراتهم بالمسلمات التالية:

1/- الإختيار من ضمن ما هو موجود من مذاهب إقتصاديّة قائمة، وتطبيق ذلك المذهب على مجتمعنا.

2/- حصر النّشاط في صورة إستثمار، تنظّمه وتشرف عليه قطاعات خاصّة أو إستثمار تهيمن عليه سلطة سياسيّة فيما يسمّى القطاع العام.[2]

ومن هنا فإنّ مالك بن نبي يقرّر أن كل مبدأ إقتصادي لا يمكن أن ينتج أثره و يظهر مقدرته أو الفشل إلاّ ضمن المحيط الذّي قد وضع أساسا له فلا فائدة من نظام الحقيقيّة في النجاح إقتصادي قد اجتث من أصله وزرع في أرض غريبة عنه وفي بيئة لا تتناسب معه، إنّ هذا النّظام في تلك البيئة سيفشل بحدّ ذاته، بل لأنّه قد وضع في بيئة لا يصلح لها. فقد يكون ذلك النّظام الإقتصادي نظاما ناجحا في بيئته الأصليّة وذلك وجب على المفكّرين السياسيّين والاقتصاديّين مراعاة ظروف مجتمعاتنا حين وضع أيّ نظام اقتصادي معين[3].

---

[1]-المصدر نفسه، المسلم في عالم الإقتصاد، ص 39.

[2]-المصدر السابق، المسلم في عالم الإقتصاد، ص 42.

[3]- المصدر السابق، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، ص 151.

- المبحث الثاني: الإصلاح الإقتصادي عند مالك بن نبي.

إنّ الإنسان بحاجة إلى الموارد والثّروات الماديّة التّي مصدرها الوجود الطبيعي والأرض بصفة خاصّة تعدّ من أكبر وأعظم منبع للحياة ولا يمكن للإنسان الإستغناء عن ذلك فحياته مرهونة بأشياء باعتبارها تمنحه الحياة والإستمرار في الوجود والمجتمع، فالإنسان لا يستطيع العيش بمعزل عن الماء والهواء والضوء والحرارة وغيرها ، فهي التّي تسمّى" بعالم الإقتصاد" والإقتصاد هو الذّي يرفع من شأن المجتمعات والأمم أو يحطّ منها. ولكن للأسف الشّديد إنّ الإنسان المسلم لم يستيقظ ولم يدرك هذه الحقيقة بالرّغم من التبعيّة الواضحة في جميع المجالات فلازلنا نستورد القمح والحبوب من خارج الوطن، وصرنا نعتمد على غيرنا في جلب الطّعام والسلاح، وهذا ما دفع بن نبي أن يمنح للجانب الإقتصادي قيمة وأهمية في تغيير الشّعوب والمجتمعات. والسّؤال المطروح هو: كيف يعيد المجتمع المسلم تحقيق توازنه الإقتصادي في فكر مالك بن نبي؟ [1]

1- واقع العالم الإقتصادي الإسلامي:

يرى مالك بن نبي أنّ الدّولة الإسلاميّة بعد نيلها الإستقلال السيّاسي وجدت نفسها أمام خيارين اثنين: إمّا خيار الإباحة الرأسماليّة أو خيار الاشتراكيّة، ظنا منها أنّه لا يوجد خيار ثالث وهذا الخيار لم يأتها صدفة بل صدر عن قابليتها للإستعمار، وقد حصلت الدولة العربيّة فكرها في هذين البديلين الإقتصاديين. ولو أنّها فكّرت قليلا بعيدا عن المصالح الشخصيّة التّي تحكّمت في قراراتها السياسيّة لوجدت الخيار الاقتصادي في حلّ ثالث وربما كان هذا الحلّ أفضل من مبادئ آدم سميث وأحكام كارل ماركس[2].

وغداة الإستقلال مباشرة وجد العالم الإسلامي إقتصاده مقتصرا على الإستهلاك بدل الإنتاج، لقد صنع الإستعمار من الرّجل العربي المسلم تفكيرا إلاّ في بطنه، وهمّه الوحيد كيفيّة تلبيّة رغباته

---

[1]- شنوف شعيب ، الاقتصاد العالمي العادل عند مالك بن نبي، رسالة ماجيستر، نواقشت، يوم 23- 24 فيفري 2011م، جامعة غرداية، ص05 .

[2]- بحري قادة، محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي، ط1، الجزائر،2006م، ص 30.

الماديّة، ولا يفكّر أبدا في الوسائل التّي تمكّنه من الخروج من ورطته مقلّدا حاجيات غيره، وبذلك اتّجه نحو تكديس الأشياء بدل البناء[1].

2 – الثورة والتغيير عند مالك بن نبي:

في حين يغزوا أغلب دارسي الأوضاع الإقتصادية للبلاد التّي كانت مستعمرة إلى ترهل البنية التحتية لتلك الدّول بفعل الآلة المستعمرة، والإنفجار السكّاني داخلها، وانعدام التكنولوجيا، غيرها من الأسباب التي تبرز الإستمرار للوضع على ما هو عليه بحكم إستمرار وجودها. يعتبر بن نبي مسألة التخلّف مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقابليّة لذلك الإستعمار ومواصلة الخنوع لتأثيراته الفكريّة والثقافيّة والنفسيّة والإجتماعية والسياسيّة والإقتصادية والحضارية بصفة أشمل، وهو ما جعله يؤكّد أنّ وطنا متخلّفا لابدّ له أن يستثمر سائر ما فيه من طاقات تشمل كافّة عقوله وسواعده ودقائقه، وكل شبر من ترابه، فتلك هي العجلة الضّخمة التّي يجب دفعها لإنشاء حركة اجتماعيّة واستمرار تلك الحركة[2].

3– الديمقراطيّة والثورة الأخلاقيّة في المجال السوسيو إقتصادي:

يقوم مفهوم الديمقراطيّة في المجال الإقتصادي في نظر مالك بن نبي على مبادئ عامّة تهدف إلى توزيع الثّورة، كي لا تكون دولة بين المترفين وهو الأساس التّشريعي الإجتماعي العام لفريضة الزّكاة قبل أن تدرج في عالم الأفكار الاجتماعيّة[3]، لذلك يرى مالك بن نبي أنّه جرى ببلدان العالم الثالث الثّورة على أوضاعها، ثورة ثقافيّة تذلّل مصاعبها وتكسر عقدها ويزيح العراقيل ولا سيما النفسيّة التّي تعترض طريق نهضتها، حيث تتمتع مجتمعاتها بسلطان إجتماعي يمثّله الإنسان والأرض والزمان، وهي العناصر المتاحة له دائما على خلاف سلطان المال الذّي لا يملكه دائما، والذّي هو سبب تكبيل تحرّكاته دائما[4].

---

[1]-بحري قادة، مرجع سابق، ص 30.

[2]- السحمراني احمد، مالك بن نبي مفكرا إصلاحيا، دار النقاش، ط2،، بيروت، 1986م ، ص 240.

[3]-تأملات، مصدر سابق، ، ص 14.

[4]-المسلم في عالم الاقتصاد، مصدر سابق، ، ص 39.

فالثّورة والنّهضة عملة لها وجهان هما السيّاسة والإقتصاد، ومن المستحيل تنفيذ خطط إقتصاديّة تقدميّة في ظلّ سياسيّ مسيّر من الإستعمار، أو تحكمه نظرة أنانيّة وسلبيّة في الامتلاك، مثلما لا تكون لأيّ حكم سياسي ثوري مصداقيّة لم تتوج ثورته بانجازات إقتصاديّة تنعكس على أوضاع العامّة وشؤونهم[1].

4 –النّظرية الاقتصادية عند مالك بن نبي:

لقد اثبت التّجربة مساوئ التخبّط في تبنيّ خيارات اقتصاديّة من الشّرق إلى الغرب، وتراكم تلك الأوضاع، بل تعقيد المشكلات الإقتصاديّة لبلداننا، وعليه فإنّه تحت تأثير حوائجه الدّاخلية يجب أن يقدّم العالم العربي والإسلامي تصوّر النّظرية الإقتصاديّة التي تراعي خصوصياته وحاجاته الفعلية، مثلما حدث في المجتمع الغربي، ولعلّه أحجم عن ذلك الأمر تحت وطأة سيطرة نفسية تقسم المجتمع المسلم وتفصم وحدته،[2] إلى زاهد متوكّل ينتظر السّماء تمطر ذهبا أو فضة، يعلّل أوضاعه بمقولات تفيد التّخلخل وتبرر له التنصّل من دور الاستخلاف في الأرض أو منبهر بما عند الأجنبي،مستهلك لكلّ ما ينتجه[3].

على هذا الأساس ، علينا تبنّي إستراتيجيّة مناسبة لوضعنا الاقتصادي، نوزّع ضمنها رؤوس الأموال بين مختلف الشّرائح، وتشترك جميع الأفراد في المساهمة في تحسين أوضاعهم، في انسجام تامّ بين مصلحة الجماعة ومصالح الأفراد[4].

تلك الإستراتيجية التي تعتبر دفعة كفيلة بأن تخلّص العالم الثالث من سائر أصناف الجمود. هذا الأخير الّذي هو في أمسّ الحاجة في الميدان الإقتصادي إلى نظريّة جديدة،[5] يظهر فيها مدلول

---

[1]-بن نبي مالك، المسلم في عالم الاقتصاد، مصدرسابق، ص 293.

[2]- المصدر نفسه، ص 16.

[3]- السحمراني، مالك بن نبي مفكرا إصلاحيا، المرجع السابق ، ص 25.

[4]-بن نبي مالك، شروط النهضة، ت، عبد الصبور شاهين وعمر كامل مقساوي، دار الفكر، د.ط، دمشق،1997م، ص112-113.

[5]- بن نبي مالك، بين الرشاد و التيه، دار الفكر، د.ط،د.ت، دمشق، ص171.

الإقتصاد كفنّ قريب بمدلوله كعلم، ذلك أنّ الفنّ يعتمد على قيمته الذّاتية، وعلى مقدرته على التّأثير في ظروف معيّنة دون إغفال إمكان الاستفادة من النّظريات السّابقة التي لا تتناقض مع روح حاجاتنا، مثلما أشار إلى ذلك بن نبي عندما أشار إلى أفكار المهندس الزّراعي تيرانس مالتسيف[1].

إنّ النّظرية الإقتصاديّة يجب أن تكون على نفس الموجة مع النّظرية السّياسية وفي ذلك يقول مالك بن نبي: "وعمليا يجب أن تسير النّظرية الاقتصاديّة إلاّ إذا اتّفقت مع تجربة معيّنة، وأنّ مبدأ إقتصادنا لا يمكن أن يكون له أثره، ومقدرته التّامة على التّأثير إلاّ في الظّروف التي يتّفق فيها مع تجربة إجتماعية معيّنة"، ويقصد الأستاذ مالك بن نبي بالتّجربة الإجتماعيّة المعيّنة، كلّ خصوصيّة حضاريّة لأيّ أمّة، وكلّ بيئة ثقافيّة محدّدة، ويقدّم الدّليل على ذلك بما حصل لأندونيسيا التي تعدّ من أغنى بلاد الله، لكنها لم تقدر على الخروج من أزمتها الإقتصادية رغم أنّ واضع نظريّة إقلاعها الإقتصادي أحد أكبر الإقتصاديّين الألمان الّذين قدّموا عصارة خبرتهم الإقتصاديّة لألمانيا بعد الحرب العالميّة الأولى، وهنا حسب مالك التّجربة ناجحة في ألمانيا، لأنّ الدّكتور شاخت ألماني، ولكنّها فاشلة لأنّ الدّولة هي أندونيسيا والشّعب غير الشّعب الألماني"ويمكن القول بقدر ما استفدنا من تجارب العالم الثالث في العقود الأخيرة، إنّ إهمال أو تجاهل قضيّة الإنسان هي من الأمور التي أفقدت هذه التّجارب الشّرط الأساسي لنجاحها مثل ما حدث لمخطط شاخت بأندونيسيا".

فالنّظرية الإقتصاديّة عند مالك بن نبي في مثال أندونيسيا يجب أن تنطلق من الإنسان نفسه فلا يكفي استيراد التّجارب الاقتصاديّة والنّظريات الغربيّة كما تستورد الأشياء والمادّيات، وعليه فإنّه إبتداء يجب النّظر في المسلك الإنساني قبل المسلك الاقتصادي، الّذي هو في الأخير إنعكاس نفسي للحالة الإنسانيّة.

ومن هنا نفقه حقيقة ما يريد أن يصل إليه مالك بن نبي في تفسيره لنظريّته الإقتصاديّة الّتي لم تنطلق من أيّ مسمّى سوى إنها لا تغفل عامل الخصوصيّة، وعامل الزمن، و تؤكّد ضرورة الإهتمام بمخبر القضايا دون جوهرها وضمن كلّ هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار محور العمليّة الحضاريّة الّذي

[1]- فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، المصدر السابق، ، ص 126.

هو الإنسان، إنّ في إستطاعة العالم العربي أن يعيد للتّراب وظيفته الإقتصاديّة، وذلك منذ اليوم بوسائله الموجودة بيده منذ الآن، حتّى في الميدان الفنّي إذ قرّر من ناحية أخرى إستعادة العقول العربيّة المغتربة لأسباب مختلفة، منها الأسباب الثقافيّة الّتي تصل بفقدان الموسوعات الكفيلة بشدّ العزائم والعقول والأموال في الرّقعة العربيّة أو في جزء أكبر ممكن منها بقدر ما تكتمل فيه شروط الإقتصاد التّكاملي حتّى يستأنس النّاس والقادة بوجه خاص بأنّ الأوطان الّتي لا تستطيع مواجهة الظّروف الاقتصاديّة العالميّة بمفردها تستطيع الصّمود لها والنّمو، إذا تكاتفت عقولها وأيديها وأموالها في ورشة عمل مشترك من أجل إقتصاد متحرّر ولا يخضع لضغط خارجي"[1].

إنّ الغاية الكبرى ممّا قدّمه مالك بن نبي هو تغيير أوضاع العالم العربي، بأن ينظر في ما بين يديه ولا ينتظر من الآخر الفتات، فإنّ ما بين يديه إذا أحسن تدبيره يغنيه عن كلّ سؤال، ويتمكن من العودة إلى تبوّء الصفوف الأمامية لأنّ الأمّة العربيّة المسلمة أجدر بقيادة العالم من غيرها.

5-التّكامل الإقتصادي:

يراهن بن نبي على النّخبة المثقّفة وطبقة العلماء و يحمّلها مسؤوليّة النّهوض بمشروع شامل تتّحد فيه الأيدي والعقول والأموال في الرّقعة العربية آو في أكبر جزء ممكن منها، بقدر ما تكتمل فيه شروط الإقتصاد التّكاملي، حتى يستأنس النّاس والقادة بوجه خاص بأنّ الأوطان لا تستطيع مواجهة الظّروف الإقتصاديّة العالميّة بمفردها، تستطيع الصّمود لها والنّمو إذا تكاتفت عقولها وأيديها وأموالها في ورشة عمل مشترك من أجل إقتصاد متحرّر لا يخضع لضغط خارجي... وهذا يعني في مجال الإقتصاد، أن يوحدوا إمكانيّتهم وحاجاتهم حتّى يحقّقوا في أسرع ما يمكن شروط الإكتفاء الذّاتي، أي الحلقة الإقتصاديّة الّتي تستطيع الإنغلاق على نفسها، إذا ما اقتضت الضرورات الدّاخلية والخارجيّة ذلك"[2].

---

[1]- جريدة الشرق عبد الباقي صلاّي،15،أوت،2007.

[2]-، المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق ، ص107 .

ويمضي في طرحه بكل ثقة، مدلّلا بأمثلة واقعيّة قابلة للتّحقيق فيتمثّل مشروعا يجمع بين شساعة مساحات ليبيا وفائض العمالة في مصر وفوائض الأموال في الكويت في نموذج تنمويّ نهضويّ حضاريّ عربيّ إسلاميّ رائع ويتخيل إتّفاقا ثلاثيّا بين السعوديّة ومصر والسودان في مجال الرّي، على غرار النّموذج السوفياتي الصّيني المتوّج بإنشاء إمبراطورية زراعيّة مشتركة، يقوم الإنتاج فيها على القمح الرّوسي والقطن الصّيني يمدّان قطاع الصّناعة بشريان الحياة في العالم الشّيوعي"[1].

وهو ما يفسح أمامنا في المجال كباحثين لإعمال خيالنا الإقتصادي لاستشراف صورة المغرب العربي الكبير الّتي تبرّت نواكيرها، قبل أن تؤتي أولى ثمارها، وهي الفرصة الّتي لا تزال قائمة لاستكمال الربيع العربيّ الحقيقيّ في منطقة وحدها تاريخ فتوحات الأندلس مثلما وحدتها الجغرافيا المرابطة على شعور مهمّة العالم الإسلاميّ والغربيّ والإفريقيّ".

ولمعالجة أيّ مشكلة يجب أوّلا تحديد الأسباب الّتي أدّت إلى تلك المشكلة كي تتجنبها الأمّة ومن ثم يمكن الانطلاق في محاولة إصلاح الوضع الإقتصادي من خلال التخلص من الأسباب الّتي أدت إلى تخلّف الأمّة يمكن أن تتلخّص في النّقاط التّالية:

1- إنّ الوعي الإقتصادي لم يتمّ في شعور العالم الإسلاميّ النّمو الّذي نماه في الغرب وقاعدة جوهريّة لتنظيمها ومبدأ تصرّف الفرد.

2- جمود الفكر الإسلامي منذ انهيار دولة الموحّدين في المغرب الغربيّ، فلم يقدّم جديدا في عالم الإقتصاد أو في غيره من المجالات.

3- تمثيل إقتصاد الأمّة لنوع وسطى بين الإقتصاد البدائي وفي الإقتصاد المنظّم، فلم يتمكن إقتصاد الأمّة من التعلّق بفكرة الرّيح الّتي تدور حولها الرأسماليّة ولا فكرة الحاجة الّتي هي نواة الماركسيّة.

4- إنحلال دعائم الاقتصاد القديم للأمّة أمام الاكتشافات الجغرافية الكبرى التي قامت بها أوربا مما ادخل العالم في عصر إقتصادي جديد.

[1]- المصدر نفسه، ص105 .

5- عدم تمكّن المجتمع المسلم من مجاراة أوربا بعد اكتشافها لتلك الطّرق التجارية كما لم تستطع أن يكيّف اقتصاده مع تلك الكشوفات.

6- دخول العالم في مرحلة إقتصاديّة جديدة تعتمد على مفاهيم لم يستطع العالم العربي تملّكها مثل ساعة العمل وقوّة الإنتاج بالإضافة إلى وسائل الإنتاج المتطوّرة التي ندت عن تصوّر العالم الإسلامي لها كالبخار والكهرباء والآلة[1].

[1]-المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ص35-36.

- المبحث الثالث:شروط الإقلاع الاقتصادي عند مالك بن نبي.

نظرا لأهميّة هذا الموضوع، كان السّؤال المتبادل: كيف ينهض المسلمون اقتصاديّا؟ وكيف يكون لهم اقتصاد مستقّل؟ فالعالم من حولهم في سياق رهيب فالمنتجون في الشمال على محور(واشنطن- طوكيو) يريدون بقاء العالم الآخر (محور طنجة- جاكرتا) المحطّة الرّئيسية للإستهلاك، والمسلم في أوّل هذا القرن لا هو بالمنتج الّذي يرعى حقّه، ولا المستهلك الّذي ترعى حاجته. لقد كان أداة عمل مستمرّ فقط، ولم يتكوّن لديه وعي إقتصادي ولا تجربة في عالم إقتصاد غريب عليه بكلّ مفاهيمه[1]. وعندما حاول العالم الإسلامي النّهوض تعثّرت خطواته كثيرا، وفشلت التّجارب التي لم تأت عن دراسة لواقع المسلمين الثّقافي، بل أخذت من الشّرق أو الغرب كأنّها "وصفات" جاهزة لتطبيقها في أرض غير أرضها، أقامت صناعات قبل أن توفّر الغذاء للعامل في المصنع، واستقدموا الخبير الألماني"شاخت" ليطبّق نظريّاته في أندونيسيا، ولكنّه فشل لأن تجربته كانت مع الشّعب الألماني وليس مع الشّعب الأندونيسي.

ومن النّاحية النّظرية ، وعندما يكتب المسلمون عن الإقتصاد يبدو تأثير النّظريات الغربيّة، فهم يحاولون دائما إثبات أنّه يمكن أن تقوم بنوك دون ربا، واستثمار دون ربا فكأن قضيّة المال هي الأساس الأقوى في الإقتصاد، ولا يعرجون كثيرا على موضوع الإنسان الإجتماعي، فالمعنى الإقتصادي لم يظفر في ضمير العالم الإسلامي بنفس النّمو الّذي ظفر به في الغرب[2].

ولا يعرّجون على العمل و أهميّته، فالعمل وحده هو الّذي يخطّ مصير الأشياء في الإطار الإجتماعي[3]. وعندما كان المسلمون يشيّدون مسجدهم الأوّل بالمدينة، كان هذا الأوّل ساحة للعمل صنعت فيها الحضارة الإسلامية[4].

ولقد حدّد إبن نبي شروط الإقلاع الإقتصادي ووضعها كما يلي:

---

[1]- المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ، ص 07.

[2]- المصدر نفسه، ص 16.

[3]- شروط النهضة، المصدر السابق، ، ص 162.

[4]- المصدر نفسه، ص 162.

1.دور المال في اختزان العمل: المال حسب ابن نبي لا يقتصر دوره على تخزين العمل فقط، فهو يمثّل فائض العمل عن حاجات البيت أو عن مقتضيات إنتاج الورشات، إذن فالقضيّة بالنّسبة للعالم الإسلامي ليست قضيّة إمكان مالي لكنّها قضيّة تعبئة الطّاقات الإجتماعيّة أي الإنسان، التّراب، الوقت في مشروع تحرّكه إرادة حضارية لأنّ المال لا يكون متوفّرا في كلّ الحالات، وهو ما حدث لليابان والصّين ولم يتعدّى دوره على أنّه أحد المنشّطات في التّجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثّانية[1].

2.الاستثمار المالي و الاستثمار الاجتماعي: إن استبعاد بن نبي لدور المال في إحداث الحضارة الإنسان، التّراب، الزّمن فأقرّ أنّ الحضارة بمفهومها لا تحلّ باستيراد منتجات حضارية موجودة بل تستوجب حلّ مشكلاتها الجزئيّة ومبدأ الاتّكال على الذّات[2].

ليصل الإنسان إلى [حضارة = إنسان + تراب + وقت في العامل الديني]

فالإنسان يحدّد الغاية وينتج الحضارة، فالتّراب هو ما يملكه من وسائل، والزّمن يتمثّل في التّجارب المستخلصة الماضيّة[3].

3.تحقيق الدّيناميكيّة الاقتصاديّة على أساس مبدئي: إنّ التّفاعل أو الدّينامكيّة الإقتصاديّة هي الحركة بين المنتجين والمستهلكين حيث يقوم هذا التّفاعل على عمليّة التّوزيع لأنّها تحدد هدف الإنتاج من ناحية رقعة الاستهلاك من ناحية أخرى، أي عند تحدّد طبيعة الحاجة التي يلبّيها الإنتاج، تحدّد طبيعته التّوزيع وحجم شبكته.

والحاجة من الوجهة الاقتصاديّة نوعان، كالحاجة التي يغطّيها المال والحاجة التي تغطّيها إرادة الحضارة، وبما أنّ المجتمع المسلم يفتقر للإمكان المالي فإنّ رسم الدّيناميكيّة الاقتصاديّة حسب ابن نبي

---

[1]- المسلم في عالم الاقتصاد ،المصدر السابق ، ص 71.

[2]- تأملات، المصدر السابق، ، ص 195.

[3]- المصري مبارك، مراعاة البعد الحضاري لتحقيق التنمية، مجلة الحقيقة مجلة علمية محكمة العدد 02 مارس 2003م، جامعة أدرار، ص 369.

يكون على أساس الإرادة الحضاريّة ليتّم رسمها في صورة مسلّمتين هما:[1]

- لقمة العيش حق لكلّ فم.

-العمل واجب على كلّ ساعد.

فالمسلّمة الثّانية ليست اختيارا بل هي ضرورة تفرضها المسلّمة الأولى شرطا لاستمرار التّفاعل بين الإنتاج والاستهلاك، فليس من السّير من النّاحية الفنيّة أن نوفّق بين الإنتاج والاستهلاك على أساس المسلّمتين إذ لم تستوعب الشّروط النفسية لتحقيق عملية الإنطلاق أو الإقلاع الاقتصادي في مجتمع يعاني كساد الطّاقات الإنتاجية كذلك يجب على من يخطّط لإطلاق هذه الطّاقات الكاسدة أن يكون مقتنعا بضرورة إطلاقها[2].

فالمسلّمة الأولى لقمة العيش حقّ لكلّ فم قد صاغها ابن نبي كغاية أخلاقيّة بوصفها نقطة انطلاق فنيّة وأخلاقية معا، يقرّها ضمن مبدأ الزّكاة لأنّها ترمي إلى خلق جوّ إجتماعي تنمو وتتحرّك فيه كلّ الطّاقات في عمل مشترك من شأنه أن يغيّر الأوضاع النفسيّة في قيود وملامح الحياة، وبهذا يكون العمل مشتركا فيحرّك في المجتمع المسلم الإرادة التي تدفعه إلى الإمكان وهذا القانون في المجال الاقتصادي هو نفسه في المجال النّفسي[3]. لقوله تعالى:" **إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ فِي قَوْمٍ حَتىَّ يُغَيِّرُوا مَا فِي أَنْفُسِهِمْ**"[4].

إذن حسب ابن نبي الدّيناميكيّة الإقتصاديّة = لقمة العيش حقّ لكلّ فم يحصل عليها عبر الزّكاة+ العمل واجب على كلّ ساعد في الإرادة الحضاريّة.

4- الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع:حسب ابن نبي الإنتاج ما يعطيه للمجتمع والإستهلاك هو ما نأخذه منه حيث يمكن وضعها في علاقة حيويّة تكون كالتالي:

---

[1]- المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر السابق، ، ص 80.

[2]-المسلم في عالم الاقتصاد، مصدر سابق، ص80.

[3]-ا المصدر نفسه، ص 81

[4]- سورة الرعد آ 13.

إنتاج + استهلاك = صفر. فالعلاقة الجبريّة بين الإنتاج والاستهلاك حسب ما قدّمناه فيكون في ثلاث حالات:

- الحالة الأولى: التركيز على مفهوم الواجب تكون المعادلة الإقتصاديّة إيجابيّة بفائض الإنتاج على الإستهلاك فيستطيع المجتمع استثمار فائض إنتاجه في العمليّات والميزانيّات المقبلة فهو مجتمع نام.
- الحالة الثانية: مساواة الواجب والحق فتكون المعادلة الإقتصاديّة مساوية للصّفر إذن فهو مجتمع راكد.
- الحالة الثّالثة: التركيز على مفهوم الحق لتكون المعادلة الإقتصاديّة سالبة فهو مجتمع ينهار[1].

5- المعادلة البيولوجية والمعادلة الإجتماعية للفرد في التّجارب الحديثة:

يفسّر الواقع الإنساني على أساس معادلتين هما:[2]

-معادلة بيولوجيّة: تساوي بين الإنسان وآخيه الإنسان في كلّ مكان إلاّ فيما فصل الله فيه بعض الأفراد عن الآخرين فهي موهبته من عند الله.

- معادلة اجتماعيّة: تختلف من مجتمع إلى آخر في مجتمع واحد وتختلف من عصر إلى آخر حسب الإختلاف في درجة النّمو والتّخلف فهي تتكوّن بطريقتين:
  - إمّا أن تصنعها الأيّام بتكرار التّجارب التي تتحوّل بالتّدريج إلى عادات مستقرّة تطبع تلقائيّا السّلوك الفردي والجماعي بطابع الفعاليّة.
  - وإمّا أن تتكوّن تحت إشراف إرادة هادفة لمواجهة الظّروف والضّروريات القاسية.

6- ضرورة الإكتفاء الذّاتي والتّطور الإقتصادي الوطني إلى إقتصاد جهوي لتحقيق الإكتفاء للنّهوض بالإقتصاد الإسلامي: يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- الإعتبارات الخارجيّة: لأنّ الدّول لا تستطيع مواجهة الظّروف الإقتصاديّة العالميّة بمفردها إلاّ في حالة العمل المشترك من أجل إقتصاد متحرّر لا يخضع لضغط خارجي.

---

[1]- المصدر السابق، المسلم في عالم الاقتصاد، ص ص 85-89.

[2]- المصدر نفسه، ص ص91-96.

- الإعتبارات الدّاخلية: وهي الإستثمار الإجتماعي، تحقيق الدّيناميكا الإقتصاديّة الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتّوزيع والمعادلة الإجتماعيّة[1].

فالإكتفاء الذّاتي هو تعبير يعني قدرة الكائن الحيّ على مواجهة مشكلاته بالإعتماد على ذاته حصرا ،أمّا في المجال الإقتصادي فيعني السّياسة التي تتّبعها دولة ما بهدف تحقيق اكتفائها بالإعتماد على مواردها الذّاتية فقط، وقد يكون الإكتفاء الذّاتي طبيعيّا كما في بعض الأقاليم من البلدان المختلفة التي تعيش في ظلّ إقتصاد الكفاف ،أي تعيش على المنتجات التي تنتجها بنفسها من دون التّعامل مع العالم الخارجي[2]، أو يكون الإكتفاء الذّاتي إقتصاديّا، حين توجد مناطق جغرافيّة صالحة بطبيعتها لتكون مناطق إكتفاء إقتصادي، وفي غنى عن الإرتباط بالعالم الخارجي، وفي الأخير نستنتج أنّ الإقلاع الإقتصادي يجب أن ينطلق من مخطّطات تنموية ترى الواقع الإنساني ببعده الإقتصادي وأيّ مخطّط نفكر فيه بأفكار الآخرين ونحاول إنجازه بوسائل غيره فهو معرض للفشل من النّاحية العمليّة فالمشكل لدى البلدان النّامية يكمن في كيفية خلق شروط الإنطلاق الإقتصادي وهذه الشّروط هي شروط مشكلة التّنمية في جوهرها[3].

---

[1]- المسلم في عالم الاقتصاد ، المصدر السابق ،ص 98.

[2]- http : // w.w.w. arab-ency. Com / index. Php ? mobule-pnenyclopedea & func-display-term&id-469.

[3] - بين الرشاد و التيه، المصدر السابق ، ص 182.

الفصل الثالث: المنهج الإقتصادي عند مالك بن نبي.

المبحث الأول: مالك بن نبي ومنهج كارل ماركس في الإقتصاد.

المبحث الثاني: مالك بن نبي ومنهج آدم سميث في الإقتصاد.

المبحث الثالث: نقد وتقييم لفكر مالك بن نبي.

-المبحث الأول: مالك بن نبي ومنهج كارل ماركس.

يرى مالك بن نبي أنّ العالم مقسّم إلى محورين: محور المادّة الأوليّة وعبّر عنه بالقارّة الإقتصاديّة الجنوبيّة، ومحور الصّناعة وعبّر عنه بالقارّة الإقتصاديّة الشّماليّة، فالمحور الأوّل تقطنه الشّعوب التي تعاني مشكلة التّخلف في جميع المجالات أمّا المحور الثّاني حسب بن نبي توفّر علي درجة من الإزدهار والرّقي في الحياة الإقتصاديّة، وكانت ثروات العالم المتخلّف مستغلّة من طرف المحور الصّناعي رغم الحرب الباردة التي كانت سائدة بين بن نبي والمعسكر الإشتراكي والمعسكر الرّأسمالي[1]، ولكن كان يرى أنّهما وجهان لعملة واحدة، وخصوصا فيما يتعلّق بمشكلة تسويق المواد الأوليّة[1].

وفي هذا الإطار كان يرى بن نبي أنّ العالم كان يتّجه نحو العالمية وذلك عندما أقرّ إنهيار الإشتراكية وظهور عصر التّكتلات الإقتصاديّة وبذلك طرح المشروع البديل لمواجهة التّحديات والتّكتلات الدّولية وهذا بالفعل ما تجلّى وظهر في توحيد أوروبا وأصبحت كتلة واحدة ،بعملة واحدة، والبديل الّذي أشار إليه هو التّكتلات الإقليمية التي تعطي للإقتصاد الأفرواسيوي، أو فكرة كومنولث يضمّ الدّول النّامية والمتخلّفة من أجل العمل على توحيد محور المادّة الأوليّة ، والمحور الشّمالي حسب مالك بن نبي عمل دائما على إيجاد التّكتلات الإقليمية كما عمل علي محاربة كل تكتّل يبنى على أساس مواجهة محور الصّناعة ولذلك عندما يتكلّم على مؤتمر باندونغ[2]، يرى بأنّه بداية بناء جسر يربط إقتصاديّات إفريقيا بآسيا وبهذا الغرض عمل محور الصّناعة على إنشاء منظّمة الوحدة الإفريقية من أجل التّفرقة بين أسيا وإفريقيا،[3] أو بالأحرى من أجل العمل على فشل ما جاء في مؤتمر باندونغ، فالنّظام العالمي الجديد يظهر بمنطق إنهيار الإشتراكية من جهة والرّأسمالي من جهة ثانية والأزمات الإقتصادية التي ضعفت عموما النّظام بحكم أنّ الرّأسمالية تواجه الإقتصاد الدّولي، وتقتضي إستثمار المال بوصفه الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة الإقتصاد ويبقى هذا المنطق نظريّا معلّقا عمليّا في البلدان النّامية .

---

[1] -بن نبي مالك، المسلم في عالم الإقتصاد، دار الفكر، د.ط، دمشق، سوريا،1997م، ص21.

[2] - بن نبي مالك، فكرة الافريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ 1955م، دار الفكر، د.ط،د.ت، دمشق،ص15.

[3] -مجلة النور، النظام الدولي لمالك بن نبي و سليمان الطيار، الجزائر، 1991/10/28م، ص01.

يرى مالك بن نبي أنّ الحالة على محور الصّناعة، يجب أن تأخذ في إعتبارها الحالة على محور القوّة الّذي يسيطر بدون شكّ على الإقتصاديّة العالميّة[1].

ولمعالجة هذه المشكلة يرى الإشتراكيون ضرورة تحوّل التّوزيع إلى نظام جماعي، حيث تحلّ الملكية العامة محل الملكية الخاصّة، من خلاله تملك الدّولة كافّة وسائل الإنتاج وتدبّرها عن طريق وضع الخطط الإقتصاديّة.

فالنّظرية الماركسيّة التي تردّ المشكلة الإنسانية كلّها إلى العوامل الإقتصاديّة تغفل بعض الأشياء الجوهرية في الظّاهرة الإجتماعية أو تغضّ من شأنها، ولكن هذه النّظرية صادقة في الحدود التي يمكن أن تفسّر فيها الظّاهرة الإجتماعية تفسيرا اقتصاديا[2].

إنّ التفاعل بين عمليتي الإنتاج والإستهلاك في إطار المسلّمتين المذكورتين آنفا،لقمة العيش حقّ لكلّ فمّ، والعمل واجب على كلّ ساعد، يشكّل حتمية إقتصادية بحيث يمكن القولّ أنّه لا إستهلاك بدون إنتاج ، ولا إنتاج بدون إستهلاك، هذه الشّروط التّقنية بالإضافة إلى العوامل النّفسية التي تشكّل عائقا أمام تعبئة الطّاقات الإجتماعية، وفي هذا الإطار ظلّت البلدان النّاشئة معتمدة على رؤوس الأموال الأجنبية رغم الإمكانيات والطّاقات الإجتماعية التي تتوفّر لدى هذه البلدان لكن هذه الطّاقات الإجتماعية ليست مستخدمة عقلانيا ، ولذلك يجب عليها أن لا تقوم بزيادة الكساد في المجال الفكري الإقتصادي لتعطيل الطّاقات لفترة أخرى[3].

فالإقلاع الإقتصادي يمكن أن ينطلق من المسلّمتين دون شروط إضافية تعجيزية في الجانب الفكري، لأنّ الإقلاع يتطلّب تعبئة شاملة للإطار الفني ،في إطار الّتوفيق بين متطلّبات التّموين والعمل، فعلى سبيل المثال تكون المصانع قريبة من مكان وجود المواد الأوّلية لتسهيل عمليّة الّتحويل والّنقل.

---

[1]-بن نبي مالك، فكرة الإفريقية الآسيوية، ت، عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، د.ط،1981م ، ص110.

[2]-المرجع نفسه،ص75.

[3]- دادي ناصر عدون و شعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية، دار المحمدية، 2003م، الجزائر، ص 80.

إنّ ماركس يحدّد مرحة أولى للتّطبيق، مسالة الإقلاع الإقتصادي، إنّ العمل والتّوزيع قائمتين على مبدأ "لكلّ حسب طاقته ولكلّ حسب حاجته"، وهذا المبدأ غاية أخلاقية للّتطور الإقتصادي الإشتراكي لا يتنافى مع المسلّمة "لقمة العيش حقّ لكلّ فم "، فقط مالك بن نبي يتعدّاها ليس بوصفه غاية أخلاقية فحسب بل بوصفها نقطة إنطلاق فنيّة وأخلاقية معا، وهذا ما نجده في مبدأ الزّكاة، هذا المبدأ يمكن أن يخلق جواّ إجتماعيا ينمو فيه الفرد وينشط من أجل إنجاح أيّ مخطّط إقتصادي عن طريق العمل المشترك لإكتشاف جميع الطّاقات الإجتماعية الموجودة حتى نضع الإمكان الحضاري في خدمة المشكلة الإقتصاديّة.[1]

فالمجتمعات الإسلامية متى تكوّنت لها الإرادة الواضحة للخروج من دائرة التّخلف ستجد أوّلا من الدّول نفسها في المجال النّظري أن اختيارها ليس محدودا بالرّأسمالية أو الإشتراكية ،أو الإنفتاح عن العولمة بدون شرط تحمي إقتصاديات الدّول النّاشئة ،كما تجد هذه الدّول أنّ النّقص الموجود في الاستثمار المالي يمكن تعويضه بالإستثمار الإجتماعي الموجود على أساس خدمة العيش حقّ لكلّ فم والعمل واجب على كلّ ساعد ،كما يتطلّب إعادة الوظيفة الأساسية للمال بأن يكون خادما للمجتمع والإنسان، ولا يكون الإنسان مجرّد آلة إنتاج كما أقرّت الماركسية[2].

إنّ القارئ للّنظرية الماركسية يجدها تردّ المشكلة الإنسانية كلّها إلى عوامل إقتصادية، وتمهل الأشياء الجوهرية في الظّاهرة الإجتماعية تفسيرا إقتصاديا.

إنّ الفكرة الماركسية ترى أنّ الأسباب المتعارضة تؤدّي إلى حدوث التّغيرات الإجتماعية ذات الطّابع الإقتصادي، فميلاد مجتمع جديد وشكل الحضارة الّذي يتّخذه ناشئان عن التّعارض الإقتصادي، إذا تأمّلنا إسترداد الفكرة الماركسية باعتبارها ظاهرة إقتصادية تدلّنا على أنّها ترسم منطقة

---

[1]- فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ ،المصدر السابق، ، ص 72.

[2]- المسلم في عالم الاقتصاد ،المصدر السابق ، ص 90.

إقتصادية يقع متوّسط دخل الفرد السّنوي مقبولا وهو المستوى الّذي وصلت إليه اليابان وبالتالي لا يمكن أن تقدّم لنا تفسيرا معقولا للمعادلات التي تنتشر فيها على الخريطة.[1]

وفي هذه الحدود الواسعة بعد الإطار الإنساني الممتدّ من طنجة إلى جاكرتا شاشة من المباني والتّكوينات الإقتصادية ، ويعد النّموذج الإجتماعي الجائع العاري الّذي نراه في قول كيا ونين "إنّ هدفنا الأوّل هو أن نوفّر لشعبنا الغذاء والكساء"[2].

ولقد قابلنا من الوجهة الفكرية بين الحالتين : على محور واشنطن – موسكو من ناحية و على محور طنجة – جاكرتا من ناحية أخرى ، والآن يمكن أن نقابل بينهما أيضا من حيث طبيعة وضعها الإقتصادي ، فمن النّاحية الإقتصادية نجد أنفسنا أمام محور الصّناعة من جهة ومحور المواد الأوّلية من جهة أخرى[3].

فكلّ برنامج للتّصنيع في البلدان الأفرواسيوية يواجه مشكلة الإنتاج الزّراعي من جهة ومشكلة تسويق المواد الأوّلية من جهة أخرى ، ويتّصل ذلك بإقحام الرّجل الأفرواسيوي في النّشاط الإقتصادي كمستهلك وكمنتج ، فإنقاذ الإنسان من البؤس على محور طنجة –جاكرتا و إنقاذه من حتمية الحرب على محور واشنطن- موسكو ، وهما بالنّسبة لنا الضّرورتان المحدّدتان للمشكلة طبيعته على تحديد ثقافته وبالتالي سيطرة تحديد منهجه الأخلاقي[4].

والإقتصاد الأندونيسي الّذي تذبذبت عملية نموه ، وقد وظّفت الدّول الغربية أفضل الشّروط لتحقيق ذلك، مع أنّ خبرة شاخت ووفرة الموارد تدعّم أندونيسيا فهي المسّماة "بجزر الكرت" وهذا ما جعل بن نبي يستنتج أنّ الفضيلة الغربية لا تشعّ إلاّ على أهلها وإنّ الغربي خارج أرويا ليس

---

[1]- شعيب شنوف ، الحركية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي و تحديات العولمة، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 1994م،2000م، ص72 .

[2]- فكرة الإفريقية الآسيوية ،المصدر السابق، ، ص160 .

[3]- المصدر نفسه، ص110 .

[4]- mémoires d'un témoin du siècle. L'enfant l'étudiant l'écrivain les carnets. P 504 .

"إنسانا" بل " أروبي" ،ولذا يظلّ يحذّر من الأطماع الغربية الجديدة بعد استقلال المستعمرات، تلك الأطماع التي قد تظهر على شكل ضغوط على مواردها الإقتصاديّة في الدّاخل والخارج[1].

يرى مالك بن نبي أنّ النّشاط الإجتماعي لا يكون مثمرا وفعّالا وقابلا للبقاء والإستمرار إلاّ مع وجود أسباب معيّنة تجعل الطّاقات الإجتماعية تتحرّك بصورة فعّالة وهو ما تفتقر إليه نظريّة ماركس، فالتغيّرات التي تتّم في الحياة الإجتماعية لا يصحّ أن يتعدّى إبتداء من المادّة الإجتماعية، أي إلى الإقتصاد وكلّ ما يتّصل بالعمل الحسّي وإنّما تعدّى إلى العلاقات الإجتماعية التي تحيط بالشّروط الخاصّة بالظّاهرة الإقتصاديّة ذاتها، حين توجد عناصرها من أجل خلق حياة إجتماعية في نطاق العمل المشترك[2].

في هذا الإطار يمكن أن نتكلّم عن حتمية إقتصاديّة ناتجة عن التّطورات التي حدثت في العلاقات الإقتصاديّة الدّولية، هذه الحتمية تضغط على مصير الشّعوب الموجودة على محور المادّة الأوليّة، هذا الوضع الإجتماعي الموروث يتنافى مع الأوضاع الإقتصاديّة الحالية والتي يروّج لها محور الصناعة والتي لا تهتم بالمحيط الإجتماعي .فكان الواقع الإقتصادي يشهد تنافرا أساسيا بين الأوضاع الإجتماعية وبين التّكوينات الإقتصاديّة بحيث كان هناك ولا يزال المجتمع المتخلّف يشهد تعارض بين عدّة مفاهيم مختلفة معتمدة في مجتمع واحد وفي واقع إقتصادي واحد بالإضافة إلى عنصر أو فكرة الزّمن التي تعدّ أساسيّة في تنظيم العمل في العالم الحديث والسّرعة التي تقرّها العولمة[3].

وتبعا لنظريّة تايلور، فجميع أنواع النّشاط في المجتمع الصّناعي الحديث تنمو في حدود الزّمن المادّي وتقوم ساعات العمل، في حين أنّ المجتمعات المتخلّفة والنّامية تفتقد لهذه الفكرة الجوهرية ولذلك كان هذا يتنافى بين هذه التّكوينات الموروثة وبين ألوان العمل المنّظم في المجتمع الحديث، كان

---

[1]- عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية،مصر، د.ط، د.ت ،ص 205.

[2]- الحركية الاقتصادية في البلدان النامية، المرجع السابق، ، ص75.

[3]- المرجع نفسه، ص 76.

هذا التّنافي أمرا محتوما، وكلّ الجهود المبذولة من طرف الخبراء في علم الإقتصاد بالفشل تبدّدت وباءت في تحقيق الإستقلال الإقتصادي[1].

وعمليا يجب أن تسير النّظرية الإقتصاديّة جنبا إلى جنب مع النّظرية السّياسية وحتى تنجح هذه الأفكار الإقتصاديّة يمكن أن تترجم إلى إمكانيّة عمل وإلى واقع عملي وإلى طاقة عمليّة يشعر بها كلّ فرد داخل المجتمع في إطار واقع إقتصادي معيّن أي عندما يكون الفرد في قمّة الوعي الإقتصادي[2].

فالإقتصاد الإشتراكي بدأ تأثيره بتكوين الضّمير الإشتراكي، فهو ثمرة بين التّوفيق بين العلم الماركسي وبين ضمير وعي الطّبقات، هذه الحقيقة الإقتصاديّة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في صنع الظّروف الجديدة في إطار العولمة، وذلك في البناء العقلي الجديد[3].

[1]- كارل ماركس، سيرة مختصرة و عرض للماركسية، فلاديمير ليفيت، منشورات دار صامد، تونس، د.ط،د.ت ، ص08 .

[2]- مجلة الاقتصاد الإسلامي، تصدر عن بنك دبي الإسلامي، العدد، 338، 1430هـ.

[3]- المسلم في عالم الاقتصاد ،المصدر السابق، ، ص102 .

- المبحث الثّاني: مالك بن نبي ومنهج آدم سميث في الإقتصاد.

إنّ الانحرافات الإباحية التي تطوّرت في الدّول النّامية،كانت ناجمة على هذا الأساس المذهبي، فآدم سميث قرّر في مذهبه الحريّة الفرديّة بوصفه قاعدة لدفع الحركة الإقتصاديّة، بحيث تمّ فتح المجال أمام المال والرّأسمالية،كانت هذه المبادئ على حساب المصالح العامّة للمجتمع، وهذا ما مسّ المنتجين والمستهلكين على الخصوص، ولم يسلم المجال السّياسي والثّقافي على حدّ سواء، هذه الإباحية الّتي عبّر عنها آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" فهذا الأساس الّذي تقوم عليه سلوكيات الأفراد سمي بالحريّة الفرديّة[1].

واليوم أمام الإنهيارات الإشتراكية وظهور بوادر الرّأسمالية العالمية في إطار ما يسمىّ بالعولمة سوف تتأزّم مشاكل البلدان الإسلامية، ولذلك يجب على هذه الدّول السّائرة في طريق العولمة ورأس المال المعولم أن تقوم بالرّقابة اللاّزمة لحماية الطّبقات الفقيرة داخل المجتمع، فنظرة الرّأسمالية إلى الإباحية في الإقتصاد أهملت التّرابط بين القيم الإقتصادية والقيم الأخلاقية[2].

ويمكن أن تكون الرّأسمالية في شكلها الجديد التّمهيد العملي للمادّية الجدلية، هذا الجانب الّذي أغفلت عنه الرّأسمالية نجده في المدلولين الواجب والحق الّذي يتجسّد في الإقتصاد في مفهومي الإنتاج والاستهلاك، ومن هنا نلاحظ التّرابط بين القيم الإقتصادية والأخلاقية، فحين نجد أنّ المجتمعات النّاشئة تستهلك أكثر ممّا تنتج وتستورد أكثر ممّا تصدر وتأكل ممّا لا تنتج وتلبس ممّا لا تنسج، وحين نجد أنّ الرّسول صلىّ الله عليه وسلّم ليعطينا درسا إقتصاديا وأخلاقيا عندما جاءه الرّجل المتسوّل يسأل لقمة عيش فأرشد بعد تجهيزه بأن يحطب ليأكل من عمل يده، ندرك أنّ هذه الأزمة الإجتماعيّة في نطاق تقديم الواجب عن الحق وفي نطاق الإنتاج والعمل، أي لا إستهلاك دون إنتاج رغم أن هذا المتسوّل كان من حقّه أن يأخذ لقمة عيش من المجتمع بنصّ القرآن الكريم في مبدأ الزّكاة[3].

---

[1]-آدم سميث ثروة الأمم، ت. حسني الزينة، معهد الدراسات الإستراتيجية،ط1، بغداد، اربيل، بيروت،2007م.

[2]- المصدر السابق، ص 237.

[3]- المصدر نفسه،ص87 .

من خلال هذا التّفاعل الأخلاقي بين الواجب والحق أو بين الإنتاج والاستهلاك يمكن للفرد أن ينشط في إطار هذه العلاقة، وذلك حسب ما تقتضيه ضرورة الدّول وإحتياجات الأفراد، ولذلك يجب على البلدان الإسلاميّة العمل على تقديم الواجبات على الحقوق لتحقيق فائض في الإنتاج تسخّره في مجالات تساعده على تطوّر المجتمع.

ففي الوقت الّذي تكون فيه البلدان المتخلّفة قد حدّدت وجهتها العالمية وفي الميدان الإقتصادي يظهر الاتّجاه واضحا للخروج عن النّظام الرّأسمالي، والمقاييس التّقليدية فهناك من يدعو إلى تجاوز ذلك فالتّفكير في مشاكل البلدان النّامية والمتخلفة كما يستدعي ابن نبي أنّ تراجع عالم الأفكار التّقليدية وهذه المراجعة تهدف إلى إلغاء المسائل الإجتماعيّة والثّقافية التي تفصل الجماعات الإنسانيّة والّتي لها تأثير على المحورين ومحاولة التّقارب بين اقتصاديات الشّمال والجنوب والميدان الإقتصادي الّذي اتّضحت معالمه مباشرة بعد انهيار النّظام الدّولي الإقتصادي الجديد، أنّ الإشتراكية وعولمة الرّأسمالية والأرضية الّتي وضع على أساسها النّظام الإقتصادي هي نتاج عمل يدخل في الأسس التي تقوم على أساسها القارّة الشّمالية أو محور الصّناعة ولذلك ليس جديدا عند مالك في النّظام الجديد حسب مضمونه لأنّه سياسة استعمارية قديمة ولكي يجد محور المادة الأوليّة[1].

إنّ الرّأسمالية هي العنصر الأساسي للعولمة، فإذا لم تلتزم دولة ما بهذه السّياسة نزحت الإستثمارات غير المباشرة والتّوظيفات الأخرى ممّا يؤدّي إلى انخفاض أسعار العملات وأسعار أسهم وسندات الدّولة وانخفاض احتياطات مصرفها المركزي من العملات الأجنبية وحدوث إفلاسات ماليّة عديدة، ممّا حدث في بعض بلدان جنوب شرق آسيا منذ 1997 كماليزيا وأندونيسيا وتايلنديا وكوريا الجنوبية[2].

إنّ ما هو قائم حاليا في الإقتصاد العالمي الرّأسمالي يمثّل مرحلة الرّأسمالي، هذا التّطور الّذي هو

[1]-John Maynard Keynes, the end of laissez faire, 1926 in John Maynard Keynes, Essayas in persuasion, London, Neuyork, 1963, p 312&313.

[2]- لعويسات جمال الدين، العلاقة الاقتصادية الدولية و التنمية، دار الهومة،د.ط، الجزائر، 2000م، ص33.

أكثر تطوّرا من مراحل النّظام الدّولي ومن المعلوم تكاملا واندماجا من الإقتصاد الرّأسمالي الّذي يهدف إلى تعميم الأرباح الخاصّة وتراكم رأس المال عن طريق الإستثمارات وظهور المؤسسات الإقتصادية، إذ لم تتعرّض للرّكود والكساد المتمثّل في أزمات دوريّة كما ذكر كارل ماركس ومن أهم آليات تحقيق هذا التّوسع هو عمليّة الدمج بين المؤسسات الكبرى والعمل على رسملة الفوائد لزيادة الإنتاج[1] والتّجارة المخرج من دائرة التخلّف وعدم الوقوع في فخ العولمة، وإن لا يعتمد هذا المحور على المنظّمات الإقليمية الّتي أنشاها الإستعمار وأملى عليها قراراتها، بل يجب العمل على التّكتّل القائم على هذا النّظام الدّولي الّذي يمثّل محور الصّناعة خلال استعمال الوسائل المتوفّرة وخصوصا النفط، فالحلّ حسب بن نبي ليس كافيا بل هو بداية الطّريق للخروج من ظاهرة التخلّف الّتي يعانيها محور المواد الأوليّة[2].

ويمكن الإشارة إلى التّكتّلات الّتي يقرّها ابن نبي لا تكون مبنية على أساس الإيديولوجيّة، فالإقتصاد كعلم مهما كانت طبيعته الإيديولوجيّة ما هو إلاّ تطبيق للحضارة بمعنى توفير مجموعة من الشّروط المعنوية والمادّية حتى يسمح لأي مجتمع كان بتوفير كل الضّمانات الإجتماعية لكلّ فرد ولكلّ بلد وذلك على أساس التّوفيق بين معادلة إنسانية معيّنة بمعادلة القرن 21 الإقتصاديّة.

ولكي تحدّد البلدان النّامية وجهتها الإقتصادية يجب أن تتخلّص من المعامل المقلّل الّذي ينقص من القدرة التّأثيرية من أجل الدّخول في إطراد النّمو الإقتصادي[3]، أي أنّ التّطور الإقتصادي يجب أن يتزامن بشروط تمكّن البلدان النّامية من الإنتقال من المرحلة النّباتية إلى الوضع الايجابي الفعّال أي من الواجب أن نضع المشكلة أوّلا في مصطلحات البقاء ووضع مشكلة الغذاء في هذا الإطار، بالإضافة إلى مشكلة التّوظيف الكامل للمواد المتاحة.

وقد تطرّق الإقتصاديّون إلى هذا المشكل وخصوصا فيما يخصّ شروط التّخطيط في إقتصاد السّوق، فالبلدان النّامية يمكن أن تستثمر بقدر الوسائل المتاحة والمتمثّلة في القطاع الفلاحي والمواد

---

[1]-نقلا عن مجلة المستقبل العربي، العدد، 1999م، ص 24.

[2]- فكرة الإفريقية الآسيوية، المصدر السابق،ص111.

الأوليّة الخام ورأس المال الإجتماعي، هذا هو الرّصيد لبلدان القارّة الجنوبية وكل قرض أو مساعدة من القارّة الشّمالية لا يمكن أن تكون قاعدة يقوم على أساسها التّخطيط فالأمر يخصّ تحريك المال وتنشيطه من أجل العمل والإستثمار وليس في تكديس الثّروة، فالمشكل يتعلّق بالمنهج الّذي يحدّد دور المال من أجل بناء الحياة الإقتصادية[1].

حسب ابن نبي أنّ الدّول المصنّعة الرّأسمالية هي الدّول الّتي توصّلت إلى امتلاك مقدار كبير من القدرة على إنتاج السّلع والخدمات وتستخدم تكنولوجيا متقدّمة في قطاع الفلاحة واستخراج المواد الأوّلية، والبلدان النّامية هي الّتي تحتلّ الزّراعة والمواد المنجميّة مكانة في القطاع الإنتاجي والتّي هي بصدد اكتساب قدرة الإنتاج الصّناعي[2].

وعليه حسب الإقتصاديّين فإنّ العنصر المحدّد للتّجارة يكمن في الفجوة التّكنولوجيّة القائمة بين البلدان، بحيث أصبح في عهد الرّأسماليّة العالميّة يتمّ تصدير سلعا ذات كثافة من حيث التّكنولوجيّات الجديدة من طرف البلدان الصّناعية، وبذلك بدأ توسّع محيط التّداول في تكوين السّوق العالميّة الّذي يساعد ويحقّق إمكانيّة بيع بضائع رأس المال على المستوى العالمي، وفي ظلّ هذه التّناقضات الّتي يشهدها الإقتصاد العالمي وباستكمال آليات السّيطرة بالنّسبة للإقتصاد الرّأسمالي، سوف تكون المساعدات الّتي كانت تقدّم من قبل محور الصّناعة إلى محور المادّة الأوّليّة لا وجود لها. ومع ما يسمّى بالعولمة الرّأسمالية، فإنّ الفروقات والفجوة بين محور الصّناعة ومحور المادّة الأوّليّة سوف تزداد اتّساعا، بحيث هناك 20% من سكّان العالم تستحوذ على 85% من النّاتج العالمي الإجمالي وعلى 84% من التّجارة العالمية وهذه الفجوة بين المحورين والتّفاوت الشّاسع في توزيع الدّخل يقابله تفاوت داخل كلّ بلد وسوف يصبح هذا التّفاوت أكثر حدّة، كما أنّ هذه الفئة المسيطرة على الثّروة العالميّة، بالإضافة إلى زيادة السّيطرة على المواد الأوّليّة[3].

---

[1]- المسلم في عالم الإقتصاد ،المصدر السابق،ص23 .

[2]- ضياء قريشي، العولمة فرص وتحدّيات التّمويل والتّنمية، د.ط، مارس 1993م،د.ب، ص28 ،

[3]- هانس- بيتر مارتين هارالد شومان، فخّ العولمة، ت، عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة، العدد،238، ص90.

-المبحث الثّالث: نقد وتقييم لفكر مالك بن نبي.

لقد تعرّض مالك بن نبي كغيره من المفكّرين إلى انتقادات عديدة من قبل النّقاد والباحثين في مرجعيّته ومعالمه وحتّى في أهدافه ومن بين الإنتقادات نذكر:

ضعف ثقافته الشّرعية: باعتبار أنّ مالك بن نبي لم يتّصل بعلماء عصره ليستفيد منهم، ورغم اعترافه بأهميّة جمعيّة العلماء المسلمين في الجزائر إلاّ أنّ علاقته بها كانت فاترة، ويعترف هو بعد بأنّه كان مخطئا في هذا، وكانت دراسته للإسلام نابعة من قراءاته الشّخصيّة قليلة إذا ما قيست بقراءته للفكر الغربي، وهذا ما جعله يخطئ في أمور كثيرة، سواء كانت في الفقه والأحكام، أو النّظرة لبعض جوانب التّاريخ الإسلامي، فمن رموز الثّقافة عنده الفارابي، وابن سينا، وابن رشد والمجتمع في عصر الفارابي كان يخلق أفكارا، وفي عهد ابن رشد يبلغها إلى أوربا، وبعد ابن خلدون لم يعد قادرا على الخلق ولا على التّبليغ، وفي العصر الحديث من رموز الثّقافة عنده جمال الدّين الأفغاني، كما أنّه كان معجب بالهند وعلى أساس عدم وضوح توحيد الألوهيّة ظنّ أنّه من الممكن اتّصال العالم الإسلامي بروحانيّة الهند مع أنّها لا تطبّق شرع الله[1].

النّظرة السّطحيّة للإحداث: كان مالك بن نبي عميقا في فهم غور الإستعمار وأساليبه الخفيّة وعميقا في معالجته القابليّة للإستعمار عند المسلمين، ولكن في عالم الواقع والسّياسة فيه سذاجة، فكيف للعالم العربي الّذي عاش ويلات الحرب والإستبداد السّياسي وكرامة الشّعب المسحوقة، فإنّه لم يدخل إلى عالم السّياسة، كما أنّه فقد الإنتخابات السّياسيّة الّتي تطالب بالحقوق فقط وتنسى الواجبات حيث أنّه ركّز على الواجبات وأعطى لها قيمة عن الحقوق[2].

الإنسانيّة والعالميّة: إنّ مالك بن نبي قام بتوحيد الإنسانيّة في مجتمع عالمي، فإنّ العالم دخل إذن في مرحلة لا يمكن أن تحلّ فيها أغلبيّة مشكلاته، إلاّ على أساس نظام الأفكار، وهذا المفهوم للإنسانيّة مفهوم وهمي، يراد به محور الشّخصيّة الثّقافيّة الحقيقية لكلّ مجتمع أو أمة ، فإذا كان العالم

---

[1]- العبدة محمد، قراءات في فكر مالك بن نبي، متاح على الأنترنت.

[2]-بن نبي مالك، الصّراع الفكري في البلاد المستعمرة، دار الفكر، د.ط، دمشق، سنة1960 م،ص22.

قد تقارب وانتشرت الأفكار في كلّ مكان فيستفيد المسلمون من ذلك في نشر دينهم، فيتوحد العالم في مجتمع واحد، فهذا مفهوم ذهني مجرّد، فإذا كان مالك بن نبي نفسه يرى بأنّ فكرة الأفرواسيوية صعبة التّحقق، فكيف يظنّ أنّ العالم يسير نحو الوحدة؟[1].

أعجب مالك بقضيّة (اللاّعنف) عند غاندي، فهو يبني عليها أحلامه الفلسفيّة في السّلام العالمي، واتّجاه العالم نحو مناقشة قضاياه بالسّلم، والحوار والفكر، فإنّه يلحق الخيال والطّوباويّة عندما يقول: "فكذلك رفات غاندي الّتي ذروتها فإنّ الأيّام ستجمعها في أعماق ضمير الإنسان من حيث سينطلق يوما إنتصار اللاّعنف وتشييد السّلم العالمي"[2]، فإنّ فكرة السّلم العالمي غير واقعيّة، وغير شرعيّة، فإنّها فكرة خياليّة محضة تنافي مبدأ الجهاد في الإسلام، لأنّه طبيعة البشر التّغلب والعدوان، أنّ لم يردعهم رادع، والدّولة القويّة تأكل الضّعيفة، إن لم يكن هناك عسكريّا ولا اقتصاديّا وقد أشار القرآن الكريم في ذلك في قوله"**وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتْ الْأَرْضُ**"[3]. ففكرة اللاّعنف والإنسانية من الأفكار الخطيرة الّتي بذرها مالك بن نبي، أنّ الفكر الإصلاحي عند مالك بن نبي في نظر الباحثين تبريري وترميمي، وليس من يوجد ويصنع المجتمع على أنقاض الواقع الفاسد من خلال الأساليب الّتي قدّمها الرّسول صلّى الله عليه وسلم مع الصّحابة في بناء المجتمع الإسلاميّ الأوّل، حيث انبثقت حضارة جديدة من خلال إطار الكومنولث، وحلّ المشكلة المفاهيميّة في الجزائر، من خلال ميثاق طرابلس، فليس هناك شكّ بأنّ هذه النّظريّة خاطئة، فتطوير الأزهر وإصلاح المساجد والمحاكم، وتشكيل الجمعيّات، وعقد المؤتمرات، وكلّ هذه الأطر تلمس خارج الإنسان، فهي ظاهرة لا تمس جوهره، وداخله، وإن نجحت في التّغيير فإنّها ذات أمدّ محدود، يعدّ البعض أنّ نتائج الفكر الإصلاحي عند مالك بن نبي من الأخطاء الفكريّة، الّتي وقع فيها وإمّا إعطاؤه للتّراب قيمة لا تحقّق حضارة، قد سهل للحضارة الغربيّة أن تستغل التّراب أحسن استغلال، وتستثمر الوقت أحسن

---

[1]-المصدر السّابق، الصّراع الفكري في البلاد المستعمرة، ص25.

[2]- بن نبي مالك، في مهب المعركة، دار الفكر، دمشق، ط3، سوريا، 1981م، ص87.

[3]- سورة البقرة آ151 .

استثمار لكنّها أوجدت أضرارا و مهالك للإنسان لم تشهدها البشريّة من قبل، فالتّراب والوقت لا ينتج بالضّرورة حضارة، بل قد ينتج دمارا وخرابا، وتصدق المعادلة: إنسان + تراب+ وقت= دمار[1].

فرغم الإنتقادات والسّلبيات والأخطاء الّتي وجّهت لفكر مالك بن نبي فإنّها لا تمنع من الإستفادة من الايجابيّات لفكرة مالك بن نبي خبير في نهضة المجتمعات وأمراض المسلم المعاصر، فهناك البعض يقولون: ما دامت هذه آراؤه فما الفائدة من قراءة كتبه؟ وهذا يعتبر خطأ فادح فنحن نقرأ لإعداد الإسلام والاستفادة منه، فكيف بمفكر كان يسعى بجهده لخير المسلمين، مالك بن نبي شخصيّة كبيرة، فهو يتراجع عن الخطأ إذا تبيّن له ذلك[2]، ورغم معرفة مالك بن نبي الدقيقة بالفكر الغربيّ، وتأثّره به أحيانا إلاّ أنّ منبعه الأساسي في العالم العربي والإسلامي، هو الدّين والإسلام، فالعالم الإسلامي لا يستطيع أن يجد مخرج إلاّ في إطار هذا المنبع الأساسي[3].

- **شهادات في فكر مالك بن نبي:**

لو أردنا أن نجمع ما قيل في فكر مالك بن نبي من آراء وشهادات وانطباعات حول شخصيّته وفكره، لتوفّرنا على مادّة ثمينة تضمنها دفاتر الكتاب، لتكشف عن ذخائر فكر وإبداع هذا المفكّر الجزائري ومنها:

يقول عنه تلميذه وصديقه المحامي"عمر كامل مسقاوي": "تنطلق أفكار ابن نبي، لا لتضيف في المجتمع الإسلامي معرفة جديدة بالفقه، أو علما مستخلصا من تجارب للحضارة الحديثة، بل لتنظيم هذه المعارف في مفاهيم تربويّة تسير بالإنسان خطوة متقدّمة، فهو يطرح الإسلام عملهم لقيما، وقادرا على استعادة دور الإنسان مبدأ من ثقل الحضارة. أمّا الأستاذ الشّيخ "محمد المبارك" فقال عنه:"إنّه عربيّ مسلم، ليس هو من المجتمع الأوربي الّذي عاش فيه بجسمه، وكان تعمّقه في الثّقافة الأوربية سببا في تحرّره من نفوذها، ومعرفة لمصادرها ولدوافعها الخفيّة، وبواعثها العميقة، لقد تجمّعت

[1]- في مهب المعركة، المصدر السابق، ، ص89 .

[2]-بن نبي مالك، شروط النهضة، ت، د، عبد الصبور شاهين، ط1، دمشق، 1989م، ص38 .

[3]- بن نبي مالك، وجهة العالم الإسلامي، ت، عبد الصبور شاهين، د.ط، بيروت، 1959م، ص 170.

في قلبه، ونفسه، في عاطفته وشعوره، وفي عقله، وتفكيره مآسي أولئك الملايين من البشر الّذين يعيشون على أرض الجزائر، ضحايا لمدينة القرن العشرين"[1].

إستطاع بأسلوبه الّذي تفرد به، وثقافته الغربيّة الواسعة، مع ثقافته العربيّة الإسلاميّة، إنّه رائد الفكر، بعيد النّظرة، قويّ الإيمان، المناضل بقلمه في سبيل الإسلام، إستقطب بفكره طلائع الشّباب الغربي.

أمّا الأستاذ "فوزي الحسن" قال عنه:"كان ذا ثقافة واسعة، يجيد الحوار والرّد على سائله بشكل مقنع شاف، حتّى أنّه كان يستطيع تحديدا إختصاص السّائل العلمي، كان ينشر كتبه لغرض إيصال فكره، ولذلك فهي تباع بسعر زهيد ممّا يوقعها بعجز يسدّ من جيبه"[2].

وكما قال عنه الدّكتور سليمان الخطيب:"إنّ دراسة عطاء مالك الفكري، في إطار المسألة الحضاريّة، يكسبنا عمقا، يرتبط ببنية الفكر الإسلامي المعاصر الّذي يمتدّ بجذوره إلى تراث الأمّة الفكري والثقافي الّذي صاغته، وبلورت مفاهيمه أصول عقيدية وإيمانية حدّدتها تعاليم ومبادئ القرآن والسنة الشريفة"[3].

---

[1]-أسعد السّحمراني، مالك بن نبي مفكّرا إصلاحيا، دار النفاس، ط1، بيروت، 1984م، ص182.

[2]-بشير ضيف الله، فلسفة الحضارة في فكر مالك بن نبي، منشورات المجلس،ط1، الجزائر، 2004م، ص ص25-28.

[3]- سليمان الخطيب،فلسفة الحضارة في فكر مالك بن نبي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، ط1،بيروت،1993م،ص06.

الخاتمة

قدّم مالك بن نبي إسهاما يدخل ضمن إطار الفكر الحضاري عموما، والذي يقدم للإنسانية جمعاء فكرا تفرّع من معينّه أجيالا يتعقّبها الزّمن، إذ أنّ سننيّة الطّرح وعمقه لا يعدو أن يكون طرحا متحيّزا لجهة دون أخرى، فهو فكر إذا ما تناولته أيّ جهة مهما كان موقعها وإيديولوجيتها فحليفها النجاح، ومن النّقاط التي نوجزها في الخلاصة حول البعد الإقتصادي عند مالك بن نبي ما يلي:

1- يرى مالك بن نبي أن الإقتصاد يقوم على ركائز وعلى رأسها المال، ويتمثّل ذلك في النقاط التّالية:

*التّثمين الحقيقي لدور الكميّات والأرقام في تحديد مجال التّنمية والإستثمار مقابل الطّاقات النّفسية والإجتماعية الكامنة والتي تظلّ في مرحلة حبيسة الإحتمال في حين تصدر عن الإقلاع وتكون من عناصر الإمكان الإقتصادي.

* إعادة الاعتبار للإستثمار الإجتماعي مقابل المالي والمادي.

* إعادة الوعي لوظيفة الإدخار مقابل وظيفة الإستهلاك.

* الوعي بعدم عدالة أنماط التبادل القائمة مما يستدعي أنماط جديدة أو على الأقل التفكير في أنماط جديدة نابعة من التّصور السّليم للقيمة مادامت المذاهب الإقتصادية هي التي تصنع أنماط تبادلها.

2- إن إقامة إقتصاد مبني على القيم الإسلامية حسب مالك بن نبي هو قضية حتمية في الوقت الرّاهن لسبب أن العالم الإسلامي له مبادئ وقيم دينية تجعل أي نموذج إقتصادي مستورد يتعرض إلى الفشل بل بالعكس يزيد من تأزم ظروفه الداخلية إقتصاديا وإجتماعيا، لذلك من أجل النّهوض بالإقتصاد الإسلامي وعلى القائمين بالأمر تهيئة الظّروف الدّاخلية المتمثّلة حسبه في الإنسان محور معادلة التطور والحضارة: إنسان+ تراب+ وقت، وخلق التّكامل الإقتصادي بين أقطار العالم الإسلامي لسبب امتداده على رقعة جغرافية غنية بالموارد الطبيعية والكفاءات العلمية التي تضمن تحقيق الإكتفاء الذّاتي فلا تتأثر بالتقلّبات العلمية الإقتصادية.

3- ونقول عن الفكر الإقتصادي أيضا أنه جامع لكل ما هو مفيد من أفكار رأسمالية وإشتراكية، كونه ينسجم مع الفطرة الإنسانية ومع العقل، وينطلق من الإنسان ولأجل الإنسان، يعطي الفرص لكل إنسان جاد يريد العمل والنتاج ليكتسب ويغتني، كما أنه لا ينسى كل أولئك المقهورين والضعفاء الذين تعثرت بهم السبل في فهم مسؤولية المجتمع الذي يجب أن يهتم لنشأتهم من بين مال المسلمين بفضل آليات الزكاة والصّدقات المنظّمة لحياة الناس والمهذبة لأخلاقهم، وهكذا فإن هذه الدّراسة المتواضعة تتمحور حول الفكر الإقتصادي عند المفكر العربي والإسلامي مالك بن نبي ونقول أن هذا الفيلسوف مات رحمه الله، لكن أفكاره الإقتصادية مازالت باقية في عقول المنصفين.

4- وفي الأخير نقول أننا تطرقنا في هذا البحث إلى الأطروحة في الفكر العربي المعاصر وهي أطروحة مالك بن نبي بهدف الوقوف عند إشكالية طالما شغلت اهتمام العديد من المفكرين العرب وهي إشكالية الفكر الإقتصادي ويمكن تلخيص هذا الفكر عامة ومنظومة أفكار مالك بن نبي خاصّة فيما يلي:

*لقد أكد هذا المفكر على ضرورة الرجوع إلى المرجعية العقائدية الإسلامية لإعادة بناء الحضارة.

* ثانيا: قام مالك بن نبي بإعادة نظام الأولويات إلى نصابه وذلك بإبراز دور الإستخلاف للمسلم كفرد وكمجتمع.

* ثالثا: وقع توافق بين فكر مالك بن نبي ومنظومة مقاصد الشريعة التي تولي إلى ضبط الموارد البشرية، وأولوية مقارنة المقارنة بضبط الموارد الأخرى خاصة المادية.

وفي النهاية نستعين بالله سائلين المولى عز وجل أن ينفعنا بما علمنا وأن يعلمنا من ينفعنا.

الملحق

مالك بن نبي حياته و مؤلفاته.

ولد مالك بن نبي في أول يوم من شهر يناير سنة 1905م بمدينة قسنطينة، لعائلة جد فقيرة، كما كان حال كل العائلات الجزائرية أثناء الاحتلال، وأمام ذلك الواقع الأليم، لم تجد عائلته بدا من أن تتجه به من قسنطينة إلى مدينة تبسة، وكانت نتائج الاستعمار جلية واضحة في انعكاساتها على الشعب الجزائري، فعم الفقر والبؤس والحرمان والدمار، وعائلة ابن نبي من بين ضحايا الاستعمار يقول مالك بن نبي:"كنت في السادسة أو السابعة من عمري، وكان وضع عائلتي قد ساء ماديا، فجدي لأبي باع كل ما تبقى بحوزته من أملاك العائلة، وهجر الجزائر المستعمرة ليلجأ إلى طرابلس الغرب.[1]

أما الطفل مالكا فتكفل به عمه الأكبر الذي كان ميسور الحال، و الذي كان مقيما بقسنطينة إلا أن المنية لم تمهله طويلا، وبعد وفاته عاد مالك مع أرملة عمه إلى مدينة تبسة حيث يقيم والده. وعن هذه الفترة العصيبة، يقول مالك: " لقد كانت هذه الفترة من حياة عائلتي شديدة العسر".[2]

انضم مالك إلى وسطه الجديد إلى أطفال تبسة، وبما انه ينتمي إلى عائلة فقيرة، فلم تجد الأم بديلا أن تشمر على ساعديها، لتحمي أسرتها من الجوع، وان توفر لأطفالها ما يسدّون به إلى الرمق، فاشتغلت مهنة الخياطة والعمل الإضافي في أيام الجمع. في هذه الظروف القاسية، ادخل إلى الكتاب ليتعلم القران الكريم، و كان تعليمه عبئا إضافيا على ثقة أسرته، فاجرة معلم القران لم تكن كل الأوقات متوفرة للأسرة، ولا زال مالك بعد كبره يذكر أن أمه عجزت عن تسديد أجرة معلمه للقران،

---

[1]-بن نبي مالك، مذكرات شاهد القرن(الطفل)، دار الفكر، ط2، 1984م، دمشق، ص16 .

[2]- المصدر نفسه، ص 18.

فدفعت له مقابل ذلك سريرها الخاص، يقول مالك بن نبي:" ولا أزال اذكر كيف أنها اضطرت ذات يوم لكي تدفع لمعلم القران الذي يتولى تدريسي، بدل المال سريرها الخاص"[1]

استغرق تعليم مالك بن نبي بالكتاب أربع سنوات فقط، ثم دخل إلى المدرسة الابتدائية بتبسة وبعد ذلك التحق بقسنطينة حتى تحصل على الشهادة الابتدائية، وقد واصل تعليمه الابتدائي إلى غاية 1918م، ثم بقدم مالك للامتحان لدخول المدرسة الثانوية سنة 1920م، وتحققت أحلامه بنجاحه، بعد انقضاء أربع سنوات من الدراسة بالثانوية تخرج مالك بن نبي سنة 1925م.في هذه الفترة كثر تنقل مالك بن نبي بين مدينتي قسنطينة وتبسّة، وبدأت مداركه تتسع، حيث تعرف على الأدب العربي، فاطلع على أم القرى للكواكبي ورسالة التوحيد لمحمد عبده و الصحافة العربية كالمنتقد والعروة الوثقى، وكذلك اطلع على الأدب الفرنسي والصحافة الفرنسية، وتعرف على المدارس الإصلاحية و بعض زعمائها كتلاميذه الشيخ عبد الحميد بن باديس، فشعر أنهم ينتمون إلى الحظ الفكري عينه الذي ينتمي إليه.[2]

تخرج مالك بن نبي سنة 1925م وبدا بالتنقل والبحث عن عمل ما يقوم بها وأي نشاط يمارسه وبعد جهود مضنية لم يفلح في مسعاه، قرر بصحبة صديق له الاتجاه إلى فرنسا، ولكنه لم يوفق في الحصول على أي عمل فعاد إلى الجزائر.

بعد عودته من فرنسا استقر بمدينة تبسة واشتغل عونا بمحكمتها سنة 1927م ثم عين كاتبا رسميا في محكمة آفلو من نفس السنة، بعد ذلك انتقل إلى محكمة شلغوم العيد ليعمل بها، لكنه استقال من وظيفته، وعزم الرحيل إلى فرنسا، حيث عاد إليها للمرة الثانية في سبتمبر 1930م، وفور وصوله لفرنسا سجل نفسه للمشاركة في امتحانات القبول بمعهد الدراسات الشرقية، ليتأهل بعد ذلك

---

[1]- مذكرات شاهد القرن، المصدر السابق، ص19 .

[2]-السحمراني اسعد، مالك بن نبي مفكرا إصلاحيا، دار النفائس، ط2،1986م، بيروت، ص14 .

لدخول كلية الحقوق بدون بكالوريا، لكن المقياس السياسي الذي يقاس به الطلبة الجدد أسقطه في الامتحان، و الذي كان وراء سقوطه كما يقول هم مدبروا الصراع الفكري و في مقدمتهم بعض المستشرقين الحاقدين على الإسلام.[1]

وبهذا تحطمت آمال مالك بن نبي في الحصول على وظيفة المحاماة، التي يحلم بها بعد تخرجه من كلية الحق

وأخيرا قرر مالك الالتحاق بمدرسة اللاسلكي لدراسة هندسة الكهرباء، وكان تأثير هذه المدرسة عليه قد شكل منعطفا جديدا في حياته، يقول مالك: "فكانت هذه الفترة الدراسية بالنسبة لي لا تقف عند حدود تهيئتي لدخول مدرسة اللاسلكي، بل غيرت جذريا اتجاهي الفكري، إذ أنها أسكنت في نفسي شيطان العلوم".[2]

منذ ذلك تغيرت حياته، وتبددت طموحاته الأولى ونظرته للحياة لم تبق كما كانت، فأصبح همه الوحيد هو طلب العلم، يقول مالك: "لم تعد تجذبني أحلام الآفاق البعيدة، ولم يستلمني مركز اجتماعي مرموق، لم يعد لي من حلم غير تحصيل العلم. وأصبحت أشعر كأنني حملت جميع آثام مجتمع يبحث عن الخلاص من بؤسه".[3]

عاش بن نبي في عمق المجتمع الفرنسي، ونظر إليه من داخله في الوقت الذي كان الآخرون ينظرون إليه من خارجه، وفي خضم هذا الواقع الجديد قرر سنة 1931م الزواج من فرنسية تعرف عليها في نادي جمعية الشباب المسيحي في باريس الذي كان يتردد عليه، وتسمت بخديجة بعد إسلامها، وأصبحت كما يقول عنها نعم الزوجة ونعم العون له، ووفرت له كل سبل الراحة، مم جعله

---

[1]- عبد اللطيف عبادة، صفحات مشرقة من فكر مالك بن نبي، دار الشهاب، ط1، 1984م، باتنة، ص35.

[2]-بن نبي مالك، مذكرات شاهد القرن (الطالب)، دار الفكر، ط2، 1984م، دمشق، ص219 .

[3]-المصدر نفسه، ص219 .

يتفرغ للنشاط مع زملائه الطلبة، ويتابع عن كتب نشاط الحركة الوطنية والإصلاحية في الجزائر، ويعمل على مؤازرتها.[1]

كانت مواقف بن نبي الفكرية خاصة، و مواقفه من الاستعمار وعدم رضوخه لضغوطه ومساومته عامة هي ما حال دون توظيفه، ودون تحقيق أحلامه في الهجرة إلى بعض البلدان الإسلامية، وهكذا وجد ابن نبي نفسه وجها لوجه أمام أعاصير الاستعمار، يقول:"كنت أعيش بباريس و احمل بها وحدي لواء الإصلاح في وجه العواصف والأعاصير التي يثيرها الاستعمار على خصومه".[2]

وكما لم يكن من أحلام ابن نبي أن يصبح مهندسا كهربائيا، لم يكن كذلك من أحلامه أن يصبح مفكرا، لكن الظروف والأقدار كثيرا ما تكون لها الأولوية في تقرير مصير الإنسان عن أولويات خياراته، فاختار ابن نبي الفكر الحضاري، وعكف على الدراسات الاجتماعية والفلسفية والنقدية والتحليلية للحضارة العربية والإسلامية.[3]

وفي هذه الظروف تعرف على شخصيات بارزة سياسية وثقافية منها المستشرق الفرنسي "لويس ماسينيون" وتقابل مع "المهاتما غاندي" الزعيم الهندي سنة 1932م أثناء زيارته لفرنسا، وتعرف على أفكار "شكيب أرسلان" الكاتب والأديب اللبناني، والتقى مع بعثة الأزهر بفرنسا وتعرف على أعضائها وخاصة على الشيخ "عبد الله دراز" الذي كتب له في ما بعد مقدمة أول كتبه "الظاهرة القرآنية" وكذلك تقابل مع زعماء الوفد الجزائري الذي زار باريس سنة 1936م بزعامة الشيخين "عبد الحميد بن باديس" و"محمد البشير الإبراهيمي".[4] لكن الشخصية التي سيلتقي بها

---

[1]-بن إبراهيم الطيب، مواقف و أفكار مشتركة بين ابن نبي و ابن خلدون، دار مداني، د.ط، 202م، ص 36.

[2]- المرجع نفسه، ص 37.

[3]- المرجع السابق، بن إبراهيم الطيب، مواقف و أفكار مشتركة بين ابن نبي و ابن خلدون، ص 37.

[4]- المرجع نفسه ص 37.

مالك في باريس ويكون لها الأثر الواضح في توجهاته هو صديقه "حمودة بن الساعي"، ويعترف مالك بأنه مدين لحمودة بن الساعي باتجاهه ككاتب متخصص في شؤون العالم الإسلامي.[1]

ألف مالك بن نبي ما يزيد عن عشرين كتابا ما بين سنتي 1946م و 1973م وهي سنة وفاته، وكانت عناوين كتبه عبارة عن مواضيع شديدة الصلة بالحضارة، كما كانت محاولات للإجابة عن تساؤلاته:

1. **الظاهرة القرآنية**: هو أول مؤلفات مالك بن نبي أثناء إقامته بفرنسا سنة 1946م، والكتاب عبارة عن محاولة نظرية ومنهجية جديدة عن كيفية قراءة القرآن وفهمه وتفسيره.

2. **لبيك**: صدر سنة 1947م وهو عبارة عن قصة شاعرية.

3. **شروط النهضة**: صدر سنة 1948م ويعد من أهم مؤلفاته تناول فيه التاريخ والحضارة وحركتهما، وما يتصل بهما من مركبات كالدين والأخلاق والثقافة.

4. **وجهة العالم الإسلامي**: هو احد كتبه صدر سنة 1954م، تناول فيه فوضى العالم الإسلامي وأزماته ومحاولات نهضته، ويعد هذا الكتاب آخر كتبه بفرنسا قبل أن ينتقل إلى مصر للإقامة بها.

انتقل مالك بن نبي من فرنسا إلى مصر سنة 1956م، واستقر بالقاهرة إلى غاية تحرير وطنه الجزائر سنة 1962م وعودته إليه سنة 1963م، وأهم الكتب التي أصدرها وهو في مصر هي:

1. **الفكرة الإفريقية الأسيوية**: صدر سنة 1956م.

2. **مشكلة الثقافة**: صدر سنة 1957م

3. **أنقذوا الجزائر**: صدر سنة 1957م

---

[1]- المصدر السابق، مذكرات شاهد للقرن (الطالب)، ص 235.

4.**الصراع الفكري في البلاد المستعمرة**: صدر سنة 1957م

5.**البناء الاجتماعي الجديد**: نشر في بيروت سنة 1958م.

6.**فكرة كمنولت إسلامي**: صدر سنة 1958م

7.**تأملات في البناء الجديد**: صدر سنة 1960م

8.**مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**: صدر سنة 1960م

9.**ميلاد مجتمع**: صدر سنة 1960م

10.**في مهب المعركة**: صدر سنة 1961م.[1]

وعندما نالت الجزائر استقلالها بعد كفاح طويل وتضحيات جسام سنة 1962م، قرر ابن نبي العودة إلى أرض الوطن التي طالما حلم بالعودة إليها، وقد عين مديرا عاما للتعليم العالي ولم يطل مقامه بهذا المنصب فقدم استقالته منه سنة 1967م، ليتفرغ ويواصل مسيرته الفكرية، وفي هذه الفترة التي قضاها في الجزائر ألف الكتب التالية:

1.**آفات جزائرية**: صدر سنة 1964م.

2.**مذكرات شاهد للقرن**: الجزء الأول "الطفل" هو سيرة ذاتية صدر سنة 1965م.

3.**أعمال المستشرقين**: صدر سنة 1967م.

4.**الإسلام والديمقراطية**: صدر سنة 1968م.

5.**مذكرات شاهد للقرن**: الجزء الثاني "الطالب" صدر ببيروت سنة 1970م.

---

[1]- المرجع السابق، عبد اللطيف عبادة، صفحات مشرقة من فكر مالك بن نبي، ص 37.

6.**المسلم في عالم الاقتصاد:** " صدر ببيروت سنة 1972م.

7.**دور المسلم و رسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين:** " صدر ببيروت سنة 1973م.

8.**بين الرشاد والتيه:** وهو عبارة عن مجموعة مقالات جمعت وطبعت بعد وفاته سنة 1978م.[1]

منذ أن استقال مالك بن نبي من منصبه، عكف في بيته على بذل المزيد من الجهد و العطاء الفكري، فنظم الندوات في بيته للأساتذة والطلبة وشارك مشاركة فعالة في ملتقيات الفكر الإسلامي التي كانت تنعقد في الجزائر سنويا. وبقي مواصلا جهاده ومكافحته بالفكرة والكلمة والقلم إلى أن وافته المنية، وهو يتابع أخبار وأحداث حرب أكتوبر 1973م فكانت وفاته يوم 31 أكتوبر 1973م بالجزائر العاصمة.[2]

[1]- المرجع السابق، عبد اللطيف عبادة، صفحات مشرقة من فكر مالك بن نبي، ص ص 38-39.

[2]- المرجع السابق، بن ابراهيم الطيب، مواقف و افكار مشتركة بين مالك بن نبي و ابن خلدون، ص 42.

قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم

قائمة المصادر:

1)- مالك بن نبي، **مذكرات شاهد القرن(الطفل)**، دار الفكر، ط2 دمشق، 1984م.،

2)- مالك بن نبي ، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الفكر، دمشق، سوريا ،1997م.

3)- مالك بن نبي ، **شروط النهضة**، ت، عبد الصبور شاهين و عمر كامل مقساوي، دار الفكر،دمشق،1997م.

4)- مالك بن نبي،**الظاهرة القرآنية**، دار الفكر، القاهرة، ط2، مصر.

5)- مالك بن نبي،**بين الرشاد و التيه**، دار الفكر، د.ط، دمشق.

6)- مالك بن نبي، **تأملات**، دار الفكر، دمشق، ط6، سوريا، 2006م.

7)- مالك بن نبي، **فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ**، دار الفكر، د.ط، دمشق.

8)- مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية، ت، عبد الصبور شاهين، دار الفكر، د.ط، دمشق. 1981م.

9- مالك بن نبي، **في مهب المعركة**، دار الفكر، دمشق، ط3، سوريا،1981م.

10)- مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع**، ت. عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط3، الجزائر،1986م.

11)- مالك بن نبي ، **وجهة العالم الإسلامي**، ت.عبد الصبور شاهين،ط1، دمشق 1989م.

12)- مالك بن نبي ،**الصراع الفكري في البلاد المستعمرة**، دار الفكر، دمشق، د.ط، سنة 1960م.

- قائمة المراجع:

13)- آدم سميث، **ثروة الأمم**، ت.حسني الزينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1،بغداد أربيل، بيروت، 2007 م.

14)-أحمد جمال الدين موسى، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار النهضة العربية، القاهرة،2003م.

15)- أحمد حشيش عادل، **أصول الفقه الاقتصادي**، دار النهضة العربية، د.ط بيروت، 1992م.

16)-إسماعيل أبو النصر بن حماد الجوهري مؤلف **كتاب صحاح اللغة**، دار الكتاب العربي، ج 5، 1377هـ.

17)-أشرف حسونة وفيق، **معوقات التنمية في العالم العربي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ط، 1976م.

18)- بحري قادة، **محطات اقتصادية من فكر مالك بن نبي**، ط1، الجزائر، 2006م.

19)- بشير ضيف الله، **فلسفة الحضارة في فكر مالك بن نبي**، منشورات المجلس، ط1، الجزائر 2004م.

20)- بن إبراهيم الطيب،**مواقف وأفكار مشتركة بين ابن نبي وابن خلدون**،دار مدني، د.ط،2002م.

21)- بول انطونيو ساموبلسون، **علم الاقتصاديات**، مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1،د.ط،الجزائر،1993م.

22)- البيلاوي حازم، **أصول الفقه السياسي**، مركز دالتا للطباعة، د.ط،الإسكندرية، 1996م.

23)- الحاج طارق، **علم الاقتصاد و نظرياته**، دار صفاء للنشر والتوزيع، د.ط الأردن، 1998م.

24)- سليمان الخطيب، **فلسفة الحضارة في فكر مالك بن نبي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1993م.

25)- اسعد السحمراني، **مالك بن نبي مفكرا إصلاحيا**، دار النفائس، ط1، بيروت، 1984م.

26)- دادي ناصر وشعيب شنوف، **الحركية الاقتصادية في البلدان النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية**، دار المحمدية، د.ط، الجزائر2003م.

27)- رفيق يونس المصري، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، دمشق، 2001م.

28)- روجيه دوهيم، ت.سموحي مون العادة، **مدخل إلى الاقتصاد**، دار منشورات عويدات، د.ط، بيروت.

30)- السحمراني احمد، **مالك بن نبي مفكرا إصلاحيا**، دار النفائس، ط2، بيروت،1986م.

31)- سعد مرطان سعيد، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، ط2، 1996م.

32)- السّمالوطي نبيل،**علم اجتماع التنمية**، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث،الهيئة المصرية للكتاب، د.ط، الإسكندرية، 1976م.

33)- ضياء قريشي، **العولمة فرص وتحديات التمويل و التنمية**، د.ط، مارس 1993م .

34)- عبد الرحمن يسري، **الاقتصاد الإسلام بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،د.ط، جدة، 1999م.

35)- عبد العزيز قادري، **الاستثمارات الدولية**، دار النشر و التوزيع، بوزريعة، د.ط، الجزائر، 2004م.

36)- عبد اللطيف بن اشنهو، **مدخل إلى الاقتصاد السياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 1991م.

37)- عبد اللطيف عبادة، **صفحات مشرقة من فكر مالك بن نبي**،دارالشهاب،ط1،باتنة،1984م.

38)- عبد المولى محمد، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**، الشركة التونسية للتوزيع، د.ط ، تونس، 1979م.

39)- العبدة محمد، **قراءات في فكر مالك بن نبي**، متاح على الانترنت.

40)- العسل إبراهيم، **التنمية في الإسلام، مفاهيم مناهج وتطبيقات**، د.ط بيروت، لبنان،1996م.

41)- عصام خوري وعدنان سليمان، **التنمية الاقتصادية**، د.ط، ، جامعة دمشق، 1995م.

42)- عفاف مسعد العبد، **دراسات في تاريخ الشرق الأقصى**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، د.ط، الإسكندرية، مصر،د.ت.

43) -العقاد مدحت محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، د.ط، ، بيروت، 1980م.

44)-علي القريشي، **التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي**، الزهراء للإعلام العربي، ط1، القاهرة، 1989م.

45)-عند المولى محمد، **العالم الثالث والنمو والتخلف**، الدار العربية للكتاب، د.ط،1990م.

46)-فتحي محمد صقر،**تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي**، مركز الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية،د.ط،1988م.

47)-كارل ماركس، **سيرة مختصرة وعرض للماركسية**، فلاديمير ليفين، منشورات دار صامد، د.ط، تونس.

48)-لعويسات جمال الدين، **العلاقة الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار الهومة،د.ط، الجزائر، 2000م.

49) محمد عمر شبرا، **ما هو الاقتصاد الإسلامي؟**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، جدة، 2000م.

50)-محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار التعارف، د.ط، بيروت، 1991م.

51)-محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار النقاش، د.ط، الأردن، 2005م.

52)-محمد مطر، **إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية**، دار النشر والتوزيع، د.ط، الأردن،1999م.

53)-المصري مبارك، **مراعاة البعد الحضاري لتحقيق التنمية**، مجلة الحقيقة مجلة علمية محكمة العدد 02 مارس 2003م، جامعة أدرار.

54)-مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، مطبعة عباس، مصر، 1999م.

55)-يسري احمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية، د.ط، القاهرة،2001م.

- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

56)-Conso, p. Hemici, F. « Gestion Financièr de l'entreprisse8ème Édition, 1999, France.

57)-Dowider. M, «l'economie politique, une science social », 1974, paris, p182

58)-Gvedn « **finance d'entreprise les règles du jeu** », Edition d'organisations, 1997, France.

59)-John Maynard Keynes, **the end of laissez faire**, 1926 in John

60)-Maynard Keynes, Essayas in persuasion, London, Neuyork, 1963.

61)-Margerin J,Ausst G, « **Investissement de financement**, Edition 1990, courcouse

62)- Boughaba A, « **Analyse et Evaluation de projets** », BERTI Edition, 2005, pares

63)-Mémoires d'un témoin du siècle. **L'enfant l'étudiant l'écrivain les carnets**

64)-Pjuatio. E, « **Mana gement des projets technique d'évaluation : analyse choise et planification** », Harmattan innoval, paris, France, 2004.

65)-Samuelson. A, « **Les grands courants de la pensée économique**. » presses universitaires de Grenoble, 1995, paris.

66)-http : // w.w.w. arab-ency. Com / index. Php ? mobule-pnenyclopedea & func-display-term&id.

قائمة المعاجم و الموسوعات:

67)-إبراهيم مصطفى و آخرون، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، ج1، اسطنبول.

68)-ابن قدامة، **المغني**، دار الكتاب العربي، ج3، 1983م.

69)-ابن كثير، **تفسير القرآن الكريم**، دار الأندلس، ج 5، بيروت.

70)-ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر ج 12، بيروت، 2000م.

71)-حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكر العربي، ط4، القاهرة، 1991م.

72)-الحلبي، **المفردات في غريب القرآن**، 1381م.

73)-العجلوني، **كشف الخفاء**، حيث رواه الطبراني في المعجم الصغير، مؤسسة الرسالة، ج 2، بيروت، 1399هـ.

74)-قاموس **المورد(انجليزي- عربي)**، دار العلم للملايين،، بيروت،1970م.

75)-القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج3.

76)-محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، مؤلف **كتاب القاموس في اللغة** وغيره من المؤلفات، أنظر ترجمته في كتاب الضوء اللامع السّطاوي، ج 10.

77)-معلوف لويس، **المنجد في اللغة**، دار الشرق، ط 35، 1996م.

- قائمة المجلات:

78)-أبو غدّة عبد الستار، **التوجيه الإسلامي للإستثمار**، الحلقة الأولى، مجلة الإقتصاد السياسي، بنك دبي الإسلامي، العدد137، سبتمبر1995م.

79)-**مجلة الاقتصاد الإسلامي**، تصدر عن بنك دبي الإسلامي، العدد388، 1430م.

80)-مجلة النور، **النظام الدولي لمالك بن نبي وسليمان الطيار**، الجزائر، 1991/10/28م.

81)-نقلا عن **مجلة المستقبل العربي**، العدد، 1999م.

82)-هانس- بيتر مارتين هارالد شومان، **فخ العولمة**، ت، عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي)، عالم المعرفة، العدد،238.

- الرسائل الجامعية و الملتقيات:

83)-شعيب شنوف، **الاقتصاد العالمي العادل عند مالك بن نبي**، رسالة ماجيستر، نوقشت، يوم 23- 24فيفري2011م جامعة غرداية.

84)-شعيب شنوف، **الحركية الاقتصادية في البلدان النامية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة**، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 1994،2000م.

- الملتقيات:

85)-عدون ناصر دادي، **دور التربية و التكوين في الاقتصاد عن طريق رأس المال البشري**، محاضرة ألقيت في الأيام الدراسية حول البيداغوجيا، المركز الجامعي بالأغواط، 2 ديسمبر1997م.

86)-الملتقى الدولي الأول، **الاقتصاد الإسلامي**، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية، يومي23- 24 فيفري 2011م.

الفهرس

الفهرس:

إهداء

كلمة شكر وتقدير

مقدمة.....أ

الفصل الأول: آليات ومنطلقات.

1-المبحث الأول: مفهوم الإقتصاد..... ص11-18

2-المبحث الثاني: معنى التنمية.....ص19-25

3-المبحث الثالث: معنى الإستثمار.....ص26-33

الفصل الثاني: الأهمية الإقتصادية عند مالك بن نبي.

1-المبحث الأول:المشكلة الإقتصادية والأسس الحضارية للتطور الإقتصادي.....ص35-40

2-المبحث الثاني: الإصلاح الإقتصادي عند مالك بن نبي.....ص41-47

3-المبحث الثالث: شروط الإقلاع الإقتصادي في نظر مالك بن نبي.....ص48-52

الفصل الثالث:المنهج الإقتصادي عند مالك بن نبي.

1-المبحث الأول: مالك بن نبي ومنهج كارل ماركس في الإقتصاد.....ص54-59

2-المبحث الثاني: مالك بن نبي ومنهج آدم سميث في الإقتصاد.....ص60-63

3- المبحث الثالث: نقد وتقييم لفكر مالك بن نبي.....ص64-67

خاتمة.....ص69-70

ملحق.....ص72-78

قائمة المصادر والمراجع.....ص80-86

الفهرس.....ص88-89